

# دراسات اقتصادية إسلامية

١٤٤٠ هـ (٢٠١٩ م)

العدد الثاني

المجلد الخامس والعشرون

## المحتويات

### البحوث:

- دور الوقف في دعم مشاريع ريادة الأعمال (نموذج عقد الاستصناع)  
د. عز الدين فكري تهامي
- أثر التطورات التكنولوجية الحديثة على المعايير المالية والمحاسبية لهيئة أيوفي  
د. رحاب عادل صلاح الدين



# دراسات اقتصادية إسلامية

٢٠١٩م (١٤٤٠هـ)

العدد الثاني

المجلد الخامس والعشرون

المحتويات	
	رئيس التحرير خليفة محمد علي
	نائب رئيس التحرير عبدالرحمن الزاهي
	سكرتير التحرير إبراهيم حماد بابكر
	هيئة التحرير عبدالله محمد حاتم غومة
	التحرير اللغوي وجدان كنالي
البحوث:	
- دور الوقف في دعم مشاريع ريادة الأعمال (نموذج عقد الاستصناع) د. عز الدين فكري تهامي	
- أثر التطورات التكنولوجية الحديثة على المعايير المالية والمحاسبية لهيئة أيوفي د. رحاب عادل صلاح الدين	



## دور الوقف في دعم مشروعات ريادة الأعمال (نموذج عقد الاستصناع)

د. عزالدين فكري تهامي<sup>١</sup>

### مقدمة:

تعاني اقتصاديات معظم الدول العربية والإسلامية من مشكلات اقتصادية متعددة، منها: ارتفاع معدل التضخم والبطالة - خاصة بين الشباب - وضعف البنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمارات الضخمة، ورغم كل السياسات والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها على الوجه الأكمل.

ويعتبر الوقف أحد أهم آليات الشريعة الإسلامية الذي يجمع بين توفير التمويل اللازم لأعمال الخير في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في الوقت الحاضر، وبين الاستثمارية في المستقبل سواء من حيث استمرار الثواب للواقف وبقاء الأجر بعد الوفاة أو من حيث استفادة الأجيال القادمة؛ أي أنه يحقق التوازن بين الدن والدين امتثالاً لقول الله تعالى " وأبغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك، ولا تبغ الفساد في الأرض، إن الله لا يحب المفسدين " (سورة القصص: ٧٧).

وفي ظل الصحوة الإسلامية المعاصرة، والنهضة الثقافية والاقتصادية في البلاد الإسلامية، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تنمية أموال الأوقاف القائمة فعلاً، والعمل على ضرورة تشجيع قيام أوقاف جديدة تدعم مشروعات ريادة الأعمال. ويتطلب ذلك الإجابة على تساؤل مهم، وهو: هل يتضمن نظام الوقف في الإسلام آليات يمكن توظيفها في تحقيق ريادة الأعمال؟ وما مدى قابلية تلك الآليات للتطبيق في الواقع العملي؟

<sup>١</sup> أستاذ ورئيس قسم المحاسبة السابق بكلية التجارة جامعة الأزهر، عميد كلية الإدارة بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات

(Email: eztohamy@yahoo.com).

ويهدف هذا البحث إلى بيان دور الوقف في تمويل مشروعات ريادة الأعمال بما يخدم الاقتصاد الحقيقي من ناحية، ويعزز مفهوم التنمية المستدامة من ناحية أخرى. ولتحقيق هدف البحث فقد تم تبويبه في ثلاثة مباحث، يعرض الأول منها لطبيعة وأهمية مشروعات ريادة الأعمال، ويتناول الثاني أساسيات الوقف في الفكر الإسلامي، بينما يركز المبحث الثالث على بيان كيفية تفعيل دور الوقف في تمويل وتنمية مشروعات ريادة الأعمال، مع عرض صيغة عقد الاستصناع نموذجاً لإحدى آليات التمويل الإسلامي.

## المبحث الأول

### طبيعة مشروعات ريادة الأعمال

#### ١/١ مفهوم ريادة الأعمال The Entrepreneurship:

قدم الخبير الاقتصادي الفرنسي Jean-Baptiste Say في القرن التاسع عشر تعريفاً موسعاً لريادة الأعمال، قائلاً إنه "ينقل الموارد الاقتصادية من منطقة أدنى إلى منطقة إنتاجية أعلى وعائد أكبر shifts economic resources out of an area of lower and into an area of higher productivity and greater yield". وفي مجال الاقتصاد يعتبر رائد الأعمال بمثابة كيان لديه القدرة على إيجاد الفرص واتخاذ الإجراءات اللازمة لترجمة الاختراعات أو التكنولوجيا إلى منتجات جديدة. وفي هذا المجال أيضاً تعرف ريادة الأعمال

بأنها عملية تحديد مشروع تجاري والبدء فيه، وتوفير المصادر وتنظيم الموارد اللازمة واتخاذ كل من المخاطر والعوائد المرتبطة بالمشروع في الحسبان<sup>1</sup>.

ويري Shane<sup>2</sup> أن فرصة أن تصبح رائدا للأعمال تتطلب أربعة معايير هي:

- وجود فرص أو مواقف لإعادة تكوين الموارد بهدف تحقيق الأرباح.
- الإقناع بأن هناك اختلافات بين الناس في مدى قدرتهم على التعرف على تلك الفرص.
- الاستعداد لتحمل المخاطرة.
- وأخيرا الكفاءة في الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للمشروع.

والريادي كما تعرفه الكتابات المتخصصة في هذا المجال هو ذلك الشخص الذي يدير العملية الإنتاجية وينظم عناصر الإنتاج فيها ويشرف على مجمل هذه العملية بالكامل، وعليه أن يكون قادراً على التوجيه والإشراف باعتباره حجر الزاوية في العملية الإنتاجية، فهو شخص تتوفر فيه مهارة الإدارة وروح القيادة ويملك مهارة البناء المؤسسي، وهو أيضا شخص

---

1. Haidar, J.I. "Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth" Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier, vol. 26(3), September 2012, pp.285-307.

2. Shane, S. A. "A general theory of entrepreneurship: the individual-opportunity nexus" Northampton, Massachusetts: E. Elgar, 2003.

غير تقليدي يتوج أعماله بطريقة مميزة مبتكرة، والأهم من ذلك أنه قادر على اتخاذ القرار في ظروف غامضة ترتفع فيها نسبة المخاطرة.

وفي ضوء ذلك يرى الباحث أنه يمكن تعريف ريادة الأعمال بأنها القدرة على تحديد الفرص المتاحة، وتديير الموارد واتخاذ التصرفات اللازمة للاستفادة من تلك الفرص، ويتم ذلك كله داخل إطار من قيم الإبداع Innovation والابتكار والاستعداد التام لتحمل كل أشكال المخاطر، ومن ثم فإن الشخص الذي يصنع سلعة بتكلفة محددة أو يشتريها بسعر محدد لبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقاً يعرف بأنه ريادي، لما ينطوي عليه ذلك الأمر من روح المخاطرة والمغامرة، وهي الصفة الأساسية الملازمة لمفهوم الريادة، وأن توفر الفكر الريادي Entrepreneurial Mind في مالك المشروع ومديره يساهم بشكل كبير في نجاح المشروع واستمراره. كما يستنتج الباحث من ذلك أن أهم خصائص أو مقومات ريادة الأعمال تتمثل فيما يلي:

١. القدرة علي اكتشاف الفرص المتاحة في السوق وتقييم جدواها.
٢. تديير الموارد البشرية والمادية اللازمة لجعل الفرصة أمراً حقيقياً وواقعياً.
٣. اتخاذ التصرفات الملائمة لتنفيذ المشروع بروح الإبداع والابتكار.
٤. تحمل المخاطر المصاحبة للجهد أو النشاط الريادي.
٥. تحقيق قيمة مضافة.



كما يتطلب تطبيق ريادة الأعمال توافر منظومة لريادة الأعمال entrepreneurship ecosystem ضمن بنية أساسية تشتمل علي عدة جوانب، منها ما يلي<sup>1</sup>:

- البرامج والخدمات الحكومية التي تعزز ريادة الأعمال وتدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة.
- المنظمات غير الحكومية مثل مراكز رواد الأعمال وغيرها من المنظمات التي تقدم المشورة والتوجيه.
- الدعم الحكومي من خلال برامج تنظيم المشاريع والقوانين واللوائح المنظمة لها.
- موارد ومرافق تنظيم المشاريع (مثل حاضنات الأعمال).
- برامج التعليم والتدريب على تنظيم المشاريع التي تقدمها المدارس والكليات والجامعات.
- توافر التمويل اللازم من قروض مصرفية ومنح حكومية وغيرها من بدائل وطرق التمويل.

وعلى سبيل المثال في جمهورية مصر العربية اهتمت الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومشروعات ريادة الأعمال من خلال جوانب متعددة، منها:

---

١. راجع، مروة أحمد " الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة" الطبعة الأولى، منشورات جامعة القدس المفتوحة، دون تاريخ.

2. ["Venture Investment - Regional Aggregate Data"](#). National Venture Capital Association and PricewaterhouseCoopers. Retrieved 23 April 2016.

- إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغرى، وشركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار لتقديم الدعم اللازم لتلك المشروعات.
- توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات ريادة الأعمال بتكلفة منخفضة.
- إصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة ولائحة التنفيذية رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤م.
- إنشاء مراكز لريادة الأعمال في مختلف الجامعات المصرية تعمل على توفير برامج التدريب والتعلم لمشروعات ريادة الأعمال، بل إنه تم إنشاء معاهد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومشروعات ريادة الأعمال في بعض الجامعات المصرية (جامعة بني سويف على سبيل المثال).

## ٢/١ لمحة عن ريادة الأعمال في الإسلام:

فيما يتعلق بالعلاقة بين القيم الإسلامية وريادة الأعمال، فيمكن استجلاء هذا الأمر من خلال الرجوع للتعاليم والقيم الإسلامية من مصدريها القرآن الكريم والسنة النبوية. ففي هذا السياق، يمكن الاستدلال بالواقعة الشهيرة التي حدثت في زمن الرسول ﷺ حينما جاء رجل من الأنصار وسأله صدقة، فسأل الرسول ﷺ الرجل قائلاً: (أليس في بيتكم أي شيء تملكونه؟)، أجاب الرجل الأنصاري بأن لديهم قطعة قماش يستخدمونها لللبس (للكساء) ويفرشونها على الأرض للنوم عليها، ولديهم إناء خشبي يستخدمونه لشرب الماء. فطلب منه الرسول ﷺ أن يحضرها فذهب الأنصاري وجاء بقطعة القماش والإناء الخشبي. أخذ الرسول ﷺ القماش والإناء الخشبي ورفعهما أمام الحاضرين سائلاً: (من يرغب في شرائهما؟)، فأجاب أحد الحاضرين: سأدفع درهمين ثمناً لهما، أعطى الرسول ﷺ القماش والإناء للرجل وأخذ منه درهمين وأعطاهما للأنصاري قائلاً: (خذ درهماً واشترى به طعاماً لأسرتك واشترى

بالدرهم الآخر فأسا ثم أحضره لي)، أحضر الأنصاري الفأس للرسول ﷺ وقام ﷺ بتركيب الفأس في عود (مقبض من الخشب) بيديه وقال للرجل: (خذه واذهب به للغابة احتطب به حطب وقود ثم قم ببيعه في السوق ولا تدعني أراك لمدة أسبوعين)، ذهب الرجل الأنصاري للغابة وظل يجمع الحطب ويبيعه في السوق. وعندما بلغ ما جمعه عشرة دراهم أتى إلى الرسول ﷺ وكان قد اشترى من المبلغ ثوباً ومما تبقى اشترى طعاماً، قال له الرسول ﷺ: (أليس ذلك أفضل لك من سؤال الناس أعطوك أو منعوك وتأتي يوم القيامة وليس في وجهك مزعة (قطعة) لحم؟). وفي محاولة للربط بين حيثيات هذه الحادثة وخصائص ومقومات ريادة الأعمال، يمكن الخروج بالملاحظات التالية<sup>١</sup>:

- تحديد الفرص المتاحة واغتنامها، بتوجيه الأنصاري لجمع الحطب، حيث الفرصة سانحة لبيع حطب الوقود.
- تدبير الموارد المادية للأنصاري على اعتبار أن عدم توافرها لديه كان سبباً في اللجوء إلى التسول.
- الإبداع والابتكار في توفير التمويل من خلال تحويل أصول استهلاكية إلى مصدر تمويل لشراء أصول إنتاجية.
- تحمل المخاطر، حيث تحمل الأنصاري جميع مخاطر العملية.
- تحقيق قيمة مضافة، حيث ترتب على ممارسة الأنصاري للنشاط تحقيق قيمة مضافة ممثلة في توفير سلعة (الحطب)، وأيضاً تحقيق دخل له انعكاس إيجابي على المستوى المعيشي له ولأسرته.

١. راجع، الليثي، عصام محمد علي " ريادة الأعمال في الإسلام: حالة بنك الأسرة (السودان) أنموذجاً" المجلة العالمية للتسويق

الإسلامي، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن، بريطانيا، ٢٠١٢م.

## ٣/١ الفرق بين مصطلح ريادة الأعمال ومصطلح المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يرى Driessen and Zwart<sup>1</sup> أنه غالباً ما يتم الخلط بين مصطلح الريادة entrepreneur ومصطلح المنشآت الصغيرة small business أو يستخدم بالتبادل مع هذا المصطلح. ففي حين أن معظم المشاريع الريادية entrepreneurial ventures تبدأ كمشروع صغيراً، إلا أن جميع المنشآت الصغيرة ليست ريادة أعمال بالمعنى الدقيق للكلمة؛ حيث يمتلك رواد الأعمال الناجحون القدرة على قيادة الأعمال في اتجاه إيجابي عن طريق التخطيط السليم، والتكيف مع البيئات المتغيرة وفهم نقاط قوتهم وضعفهم. وفيما يلي مقارنة بين المنشآت الصغيرة ومشروعات ريادة الأعمال.

جدول رقم (١) مقارنة بين مشروعات ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

وجه المقارنة	المنشآت الصغيرة	مشروعات ريادة الأعمال
حجم المنشأة	منشأة صغيرة	يبدأ عادة منشأة صغيرة
طبيعة المنتجات	خدمات ومنتجات تقليدية	خدمات ومنتجات مبتكرة
هدف المنشأة	التركيز على الربحية في الأجل القصير	التركيز على النمو والتوسع في الأجل الطويل
الأسواق المستهدفة	الأسواق المحلية بالدرجة الأولى	الأسواق المحلية والدولية
رأس المال	التركيز على رأس المال المادي	التركيز على رأس المال البشري (أفكار إبتكارية حديثة)

1. Driessen, Martyn P.; Zwart, Peter S. ["The role of the entrepreneur in small business success: The Entrepreneurship Scan"](#) 2010.

وفي ضوء ذلك يري الباحث أن مشروعات ريادة الأعمال يمكن أن ينطبق عليها وصف المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع تميزها بالصفات الخاصة بها، التي من أهمها روح المخاطرة والتطلع نحو النمو والتوسع واستخدام التكنولوجيا الحديثة إلى حد كبير.

#### ١/٤ التحديات التي تواجه مشروعات ريادة الأعمال:

لقد تناولت العديد من الدراسات مقومات نجاح مشروعات ريادة الأعمال وأهم التحديات والمشكلات التي تواجهها - وذلك باعتبارها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة - على النحو التالي (راجع دليمة، وشيراز ٢٠١٢م<sup>١</sup>، عيسى بن ناصر ٢٠١٠م<sup>٢</sup>، عبد الرزاق، والصغير ٢٠٠٦م<sup>٣</sup>، صندوق النقد العربي ٢٠١٧م<sup>٤</sup>):

١. راجع:

- دليمة، بركان، و شيراز، حاييف سي حاييف "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ولاية بسكرة" الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العلي والبعث العلمي، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ١٨، ١٩، أبريل، ٢٠١٢.
- عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد ١٨، مارس ٢٠١٠م.
- عبد الرزاق، نذير، والصغير، قراوي أحمد " إعادة بناء المنهج التفكيرى لدى مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الملتقى الدولي الثاني لتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، ١٢/١٣ أبريل ٢٠٠٦.
- صندوق النقد العربي " بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - الوضع الراهن والتحديات، الدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق، ٢٠١٧م.

١. الصعوبات والمشكلات التمويلية: يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم للمشروع، وإذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها.
٢. المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية: وتتمثل في الإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالتسجيل، والترخيص، والضرائب، وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية.
٣. المشكلات والصعوبات الفنية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على رأس المال البشري نتيجة محدودية مواردها المالية، مما يضعف مستوى التكنولوجيا لديها.
٤. المشكلات والصعوبات التسويقية: نظرا لانخفاض الموارد المالية تواجه تلك المشروعات مشكلات تسويق على مستوى كل من الأسواق المحلية والخارجية، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين.
٥. عدم توفر أو ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لطبيعة عمل تلك المشروعات في مراحل نموها المختلفة، مما يؤدي إلى صعوبة وارتفاع تكلفة تأسيس وممارسة الأعمال.

وفي ضوء تلك التحديات تبرز أهمية التفكير في حلول عملية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنها مشروعات ريادة الأعمال، ويركز هذا البحث على إحدى هذه التحديات المتعلقة بتوفير وتنوع أدوات التمويل من حيث دعم المبادرات المبتكرة والعمل في مجال التحديات التي تواجه آليات التمويل الإسلامي، من خلال بيان آليات تفعيل الوقف

في تمويل مشروعات ريادة الأعمال. وسوف يعرض الباحث في المبحث التالي - بصورة موجزة - المفاهيم الأساسية للوقف في الفكر الإسلامي، تمهيدا لبيان كيفية تفعيلها في مجال مشروعات ريادة الأعمال.

## المبحث الثاني

### مفهوم الوقف في الفكر الإسلامي

#### ١/٢ مفهوم وخصائص الوقف:

الوقف في اللغة: هو الحبس يقال وقفت الدابة إذا حبستها، والوقف مصدر اشتهر استعماله مكان اسم المفعول فيقال هذا القصر وقف أي موقوف. وجمع الوقف أوقاف<sup>١</sup>. والوقف والحبس بمعنى واحد<sup>٢</sup> وكذلك (التسييل) يقال سبلت الثمرة بالتشديد، جعلتها في سبل الخير وأنواع البر<sup>٣</sup>. وللوقف في إصطلاح الفقهاء معان ومفاهيم مختلفة، ومنها أن الوقف في الشريعة عبارة عن حبس المملوك عن التملك من الغير<sup>٤</sup>، كما يعرف بأنه تحبيس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته، يصرف في جهة خير تقربا إلى الله تعالى<sup>٥</sup>، وعرفه ابن قدامة بأنه تحبيس الأصل وتسييل الثمرة<sup>١</sup>، ومن التعاريف

١- ابن منظور: لسان العرب المحيظ، بيروت، دار لسان العرب، دون تاريخ، (٣/٩٦٩).

٢- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي"، الكويت، وزارة الأوقاف، ١٩٧٩، ص ٢٦٠.

٣- الفيومي، أحمد بن محمد على المقري " المصباح المنير، بيروت، المكتبة العلمية، دون تاريخ، ص ٢٦٥.

٤- السرخسي " المبسوط" دار المعرفة، بيروت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، (٣١/١٢).

٥- الخطيب الشربيني " مغني المحتاج" بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

المجملة للوقف في الفقه المعاصر أيضاً، تعريف الوقف بأنه حبس العين وتسبيل ثمرتها، أو حبس عين للتصدق بمنفعتها<sup>٦</sup>. وأما عن مشروعية الوقف فالوقف عند جمهور الفقهاء سنة مندوب إليها<sup>٧</sup>، وهو مشروع بنصوص عامة من القرآن الكريم، وأخرى مفصلة من السنة الشريفة، وكذا الإجماع والقياس<sup>٨</sup>.

وفي ضوء مفهوم الوقف يمكن القول إن الوقف يقوم على ركنين أساسيين هما: العين الموقوفة، والغلة أو الثمرة التي يتم توزيعها ويستفيد الموقوف عليهم منها. وتتمثل أهم الخصائص الرئيسة للوقف فيما يلي:

١. الوقف شعيرة إسلامية باعتباره نوعاً من أنواع الصدقات الجارية التي يتقرب بها الإنسان لربه، ولذا يجب الالتزام بالضوابط الشرعية للوقف تمويلاً واستثماراً.
٢. ملكية الوقف: تعتبر غلة الوقف ملكاً للمستحقين بالاتفاق، أما عين الوقف فعلى الرغم من أن ملكيتها تختلف فيها بين الفقهاء، فإن المتفق عليه عدم التصرف في عين الوقف بالبيع أو الهبة. ويستشف من ذلك أن للوقف شخصية اعتبارية تستند إلى موضوع الملكية في العين الموقوفة بعد الوقف، لأنه إذا خرجت الملكية عن ملك الواقف ولم تدخل في ملك الموقوف عليهم فإن ثمة وجوداً مستقلاً عن الواقف والموقوف عليهم ينشأ في هذه الحالة، وتأسيساً على تلك الشخصية المعنوية للوقف

٦- ابن قدامة "المغني" دار الفكر، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ

٧- أبو زهرة، محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٣٣١ هـ-١٩٧١ م.

٨- جمعة، علي "دراسة عن الوقف"، القاهرة، المركز العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

٩- جعفر، عبد القادر جعفر، "الوقف النقدي - تأصيله وسبل تفعيله في تمويل المشروعات الصغيرة" دائرة الشؤون

الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ١٤٣٨ هـ/٢٠١٧ م.



أجاز الفقهاء لناظر الوقف أن يستأجر له ويشترى له بالأجل، وكل هذه الالتزامات يكون محلها ذمة الوقف لا ذمة ناظر الوقف<sup>١</sup>.

٣. عمارة الوقف وصيانته: يقتضي الحفظ المادي للوقف عمارته وصيانته، ولذلك يجب إصلاح المال الموقوف من عوائده سواء شرط ذلك الواقف أم لا، وفي ذلك يرى الكاساني أن الواجب أن يبدأ بصرف الربح إلى مصالح الوقف من عمارته، لأن استبقاء الوقف واجب ولا يتم إلا بالعمارة<sup>٢</sup>.

٤. محل الوقف هو المال الذي يرد عليه الوقف (المال الموقوف)، وسوف نعرض له في النقطة التالية بإيجاز مع التركيز على الوقف النقدي لارتباطه المباشر بموضوع البحث.

٢/٢ وقف النقود:

١/٢/٢ جواز وقف النقود:

١ - راجع:

- الطرابلسي، إبراهيم بن موسى بن أبي بكر: كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف، القاهرة، مطبعة هندية، ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م.

- الحياط، عبد العزيز، "الشركات في الشريعة الإسلامية، والقانون الوضعي" سلسلة الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية (٢) الأردن، المعهد العربي للدراسات المصرفية-لحياط، عبد العزيز "الشركات في الشريعة الإسلامية، والقانون الوضعي" سلسلة الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية (٢) الأردن، المعهد العربي للدراسات المصرفية، ١٩٨٨ م.

٢- الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦ م.

ينقسم المال من حيث كيفية الانتفاع به إلى عروض: تقصد للانتفاع بأعيانها في إشباع الحاجات الإنسانية، ونقود: تمثل وسيلة إلى تحقيق المقصود ولا ينتفع بأعيانها، كما يصور ذلك ابن رشد بقوله إن المقصود من النقود المعاملة أولاً لا الانتفاع - بأعيانها - أما المقصود من العروض فهو الانتفاع أولاً لا المعاملة، وأعني بالمعاملة كونها ثماً<sup>١</sup>.

والعروض منها ما يتحقق النفع بها باستهلاك عينها فور الانتفاع بها مثل الطعام وهذه لا يجوز وقفها، ومنها ما تبقى مدة من الزمن ينتفع بها، وهي إما تنقل وتسمى المنقولات وهذه يجوز وقفها على الإطلاق لدى المالكية والشافعية والحنابلة وبشروط لدى الحنفية<sup>٢</sup>، وفي المقابل توجد العقارات وهي الأصل في الوقف بالاتفاق بين الفقهاء لأنه يتحقق فيها خاصية البقاء والاستمرار والحبس وخاصة تحقيق المنفعة أو العائد في المستقبل، ويصور ذلك خلاف بقوله إن الأصل في الوقف أن يكون المال الموقوف عقاراً بإجماع الفقهاء ليتمكن تأييده<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup>- ابن رشد "بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد" مكتبة ومطبعة الحلبي بمصر، (٢٥١/١).

<sup>٢</sup>- راجع:

- الدردير "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير" دون تاريخ، (٧٧-٧٦/٤).  
 - الخطيب الشربيني "مرجع سابق" (٣٧٧/٢).  
 - ابن قدامه "مرجع سابق" (٦٤٢/٥).  
 - السرخسي "مرجع سابق" (٤٥/٢).  
 - الدسوقي، شمس الدين محمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

<sup>٣</sup>- خلاف، عبد الوهاب "أحكام الوقف على ما عليه العمل الآن بالمحاكم المصرية من مذهب الحنفية وقانون الوقف الجديد"،

القاهرة، مطبعة النصر، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.

أما النقود فإنها وإن كانت تدخل في نطاق تعريف وأقسام المال، وأنها يمكن أن تدخر وتستثمر، إلا أنها تختلف عن العقارات في كونها لا يمكن استثمارها وتحقيق عائد منها مع بقاء أعيانها بل لا بد أن تنفق في أوجه الاستثمار، ومن ثم فالمشكلة في وقف النقود أنها لا تتوفر فيها خاصية بقاء عينها بذاتها ومن هنا جاء الخلاف بين الفقهاء حول جواز وقف النقود، على اتجاهين على النحو التالي:

١. الاتجاه الأول: يري عدم جواز وقف النقود، ومنها ما أورده ابن همام "وأما وقف ما لا ينتفع به إلا بالإتلاف كالذهب والفضة والمأكول والمشروب فغير جائز في قول عامة الفقهاء، والمراد بالذهب والفضة الدراهم والدنانير<sup>١</sup>، ومنها ما جاء لدى الحنابلة: "وجملة، أن ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدنانير والدراهم والمطعم والمشروب والشمع وأشباهه لا يصح وقفه في قول عامة الفقهاء وأهل العلم إلا شيئاً يحكى عن مالك والأوزاعي<sup>٢</sup>."

٢. الاتجاه الثاني: يرى جواز وقف النقود، فقد قال المرادوي من الحنابلة: (وقال في الفائق) وعنه يصح وقف الدراهم، فينتفع بها في القرض ونحوه (المرادوي<sup>٣</sup>)؛ ولدى الحنفية جاء: في امرأة وقفت مبلغاً معلوماً من الدراهم... فهل يكون الوقف جائزاً؟ (الجواب) نعم<sup>٤</sup>، وجاء في قرار مجمع الفقه الدولي رقم ١٤٠ (١٥/٦) بشأن

١- ابن همام "شرح فتح القدير" دون تاريخ، (٤٣١/٥).

٢- ابن قدامة "مرجع سابق" (٦٤١/٥).

٣- الماوردى، علي بن محمد بن حبيب "الأحكام السلطانية" مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ط ٢ - ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، (٣٧٧/١٦ - ٣٧٨).

٤- ابن عابدين "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية" دون تاريخ، (١٢٠/١).

الاستثمار في الوقف وغلاته وريعه ما يتعلق بوقف النقود أن وقف النقود جائز شرعاً، لأن المقصد الشرعي من الوقف هو حبس الأصل وتسييل المنفعة فيها، ولأن النقود لا تتعين بالتعيين، وإنما تقوم أبدالها مقامها. ومن ثم يجوز وقف النقود للقرض الحسن، وللإستثمار بطريق مباشر أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية.

وهكذا يتضح أن القول بجواز وقف النقود له سنده من أقوال الفقهاء القدامى ومن العرف ومناسبتها لتحقيق مقصود الوقف ببقاء القدرة الإنتاجية أو الاستثمارية لها وتحقيق عائد للصراف على الوجوه المستحقة، وإن هذه المسألة (وقف النقود) لم يرد فيها نص صريح بالمنع، غير أنه يجب مراعاة أن الإستثمار في النقود يواجه مخاطر أكبر من الإستثمار في العقارات؛ فالنقود معرضة للسرقة والاختلاس وانخفاض القوة الشرائية وتقلبات سعر الصرف وتوقف من تستثمر لديهم عن ردها في مواعيد استحقاقها وتقلب العائد، بل ربما تحقيق خسائر تأكل جزءاً من الأصل، ونظراً لتلك المخاطر فإنه يفضل لجهة الوقف بجانب تنوع محفظة الإستثمار لديها، العمل قدر الإمكان على تحويل الأصول الوقفية النقدية إلى أعيان واستثمارها استثماراً مباشراً<sup>٢</sup>.

### ٢/٢/٢ التطبيقات المعاصرة للوقف النقدي:

لقد شهد القرن الحادي والعشرين إعادة إحياء الوقف في العديد من الدول الإسلامية وإنشاء الأوقاف المنقولة وخصوصاً الوقف النقدي، وتتم التطبيقات الحالية للوقف النقدي

١- المحمدي، على محمد يوسف "الوقف: فقهه وأنواعه" بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول المنعقد بجامعة أم القرى ١٤٢٢هـ، مجلد الوقف مفهومه وفصله وأنواعه.

٢- عمر، محمد عبد الحليم: "تتميم ممتلكات الأوقاف" دورة: إدارة واستثمار ممتلكات الأوقاف المنعقدة في مدينة الخرطوم بالسودان بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني- ٣ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ الموافق ٤ - ٨ مايو ٢٠٠٨م، ص ٢٣.

من خلال عدة نماذج، منها نموذج أسهم الوقف، ونموذج الوقف النقدي المباشر، ونموذج الوقف النقدي للشركات، ونموذج وديعة الوقف النقدي، نموذج الوقف النقدي التعاوني. وفيما يلي عرض موجز لتلك النماذج وتطبيقاتها العملية<sup>١</sup>:

١. نموذج أسهم الوقف: وفي هذا النموذج يقوم الواقف بشراء أسهم وقفية من إحدي المؤسسات الوقفية، ويتسلم الواقف شهادة وقف نقدي دليلاً على شرائه لأسهم الوقف بالمبلغ المدون على الشهادة. وتقوم المؤسسة الوقفية باستثمار الأموال وتوزيع عوائد الاستثمار في أوجه الخير والنفع العام بالمجتمع كما تحددها المؤسسة دون أن يكون للواقف أي عائد من استثمار تلك الأموال لأنه أوقف المبلغ وتسلم صك بوقفيته. ومن الأمثلة على ذلك النموذج:

- نموذج أسهم الوقف المطبق في ماليزيا من قبل المجالس الإسلامية بالولايات الماليزية.
- نموذج أسهم الوقف المستخدم في مؤسسة YADIM الذي أنشأته مؤسسة الدعوة الإسلامية الماليزية YADIM ويهدف إلى تحقيق هدف واحد فقط، وهو تمويل مراكز التدريب الخاصة بالمؤسسة.

١- راجع:

- عبد المحسن، ماجدة إسماعيل "الوقف النقدي: أداة مالية إسلامية جديدة" دون تاريخ، ص ٤٢-٧٥.
- Abdel Mohsin, Magda Ismail, "The Revival of the Institution of Waqf in Sudan", Al-Awqaf Journal, Kuwait, 2005, p. 44.
- Abdel Mohsin, Magda, Saiful Azhar, Shaikh Hamzah "Modern Application of Cash Waqf" presented at INCEIF – Kuala Lumpur/ Malaysia as an internal seminar on 23 January 2008.

- أسهم أوقاف: YPEIM الذي تنظمه مؤسسة التنمية الاقتصادية الإسلامية الماليزية لتمويل برنامج تطوير البنية التحتية المسمى "برنامج تنمية الأعمال الجارية".
  - صندوق الوقف الإندونيسي والمعروف باسم "تابونغ وقف إندونيسيا" الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الإندونيسي من خلال تمويل برامج التخفيف من الفقر، وبرامج التعليم، وبرامج تطوير المستثمرين.
  - نموذج أسهم الوقف في السودان والمطبق من قبل هيئة الأوقاف الإسلامية لتشجيع جميع شرائح المجتمع بالانخراط في الوقف من خلال الأسهم الوقفية.
  - نموذج أسهم الأوقاف في الكويت الذي أسسته الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية لتأمين المساعدات الإنسانية للمجتمعات الفقيرة على مستوى العالم من خلال عدة برامج للوقف النقدي.
٢. نموذج الوقف النقدي المباشر: وفي هذا النموذج يقوم الواقف بالتبرع مباشرة للمؤسسة الوقفية عن طريق إيداع المال على أنه وقف نقدي في حساب مصرفي معتمد ويقوم المصرف باستثمار المال بناء على اتفاقية بينه وبين المؤسسة الوقفية، ثم تقوم المؤسسة بتوزيع عوائد الاستثمار على الأعمال الخيرية، ومن الأمثلة على التطبيقات المعاصرة لهذا النموذج: نموذج الوقف المباشر المطبق في ماليزيا مثل شركة جهور، ونموذج الوقف النقدي المباشر في سنغافورة، ونموذج الوقف النقدي المباشر في البحرين من قبل مؤسسة النقد البحرينية بالتعاون مع عدد من المؤسسات المالية الإسلامية، نموذج الوقف النقدي المباشر في الهند من قبل مؤسسة وقف ساخي ساكدا Sakhī Saeeda Wakf.

٣. نموذج الوقف النقدي للشركات: وهو نموذج وقف نقدي عام يمارس في ماليزيا في وقف النور كامبولان Kumpulan، وتركيا في مؤسسة سابانسي، وباكستان في مؤسسة هامبارد، وجنوب أفريقيا في مؤسسة الأوقاف الوطنية. وتقوم فكرة هذا النموذج على قيام الشركات بتوجيه توزيعات الأرباح أو جزء منها لإحدى المؤسسات الوقفية، التي تقوم بدورها باستثمار تلك المبالغ وتوجيه عائد الاستثمار لأوجه الخير والنفع العام المحددة في الوقفية.

٤. نموذج وديعة الوقف النقدي: ويعد هذا النموذج الذي أنشأه البروفيسور منان مؤسس ورئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار الاجتماعي المحدود بينجلاديش نوعاً من أنواع الوقف العام. وتقوم فكرة هذا الوقف على قيام الواقف بإيداع المال في حساب وقف نقدي في أحد البنوك ويحدد المستفيدون من الوقف، ويقوم البنك بدوره باستثمار المال الوقفي وتوزيع عائد الاستثمار على الجهات المستفيدة التي حددها الواقف. وقد يطلق على هذا النموذج أيضاً برنامج شهادات الاستثمار الوقفي.

٥. نموذج الوقف النقدي التعاوني: وهو نموذج وقف عام يستخدم في أوزبكستان، من خلال قيام المواطنين في حي أو قرية معينة بالوقف النقدي في صندوق خاص بقريتهم، ويقم مسؤلون بالقرية باستثمار أموال الصندوق ومن ثم توزيع عوائد الاستثمار لخدمة المشاريع التنموية بالقرية.

### ٣/٢ الشروط العشرة للوقف:

أقر المذهب الحنفي عشرة شروط مباحة لإنشاء الوقف وقبلتها المذاهب الأخرى، بما يعطي مرونة في تحويل عائدات الوقف من منافع لآخر، وتمثل تلك الشروط المباحة في

خمسة أزواج من الشروط، تعطي الأزواج الأربعة الأولى منها مرونة في تغيير توزيع عوائد الأوقاف، بينما يمنح الزوج الأخير إمكانية التغيير في الأصل الموقوف. هذه الشروط المباحة هي<sup>١</sup>:

١. الزيادة والنقصان: والمراد بالزيادة تعديل في أنصبة ومرتبات المستحقين في الوقف بالزيادة، والنقصان هو التعديل في أنصبة ومرتبات المستحقين في الوقف بالنقصان. ومن ثم يعطي هذا الشرط الحق للواقف بزيادة حصة أحد المستفيدين وإنقاص حصة آخر.

٢. الإدخال والإخراج: والمراد بالإدخال جعل من ليس مستحقاً في الوقف مستحقاً فيه، أما الإخراج فهو جعل من كان مستحقاً في الوقف غير مستحق. ويعطي هذا الشرط الحق لمؤسس الوقف أو للناظر بإضافة مستفيدين جدد في حال دعت الضرورة، ويسمح أيضاً بإخراج أحد المستفيدين.

٣. الإعطاء والحرمان: والإعطاء أن يؤثر الواقف بعض المستحقين بغلة الوقف كلها أو بعضها مدة معينة أو بصورة دائمة، والحرمان منع الغلة عن بعض المستحقين مدة معينة أو بصورة دائمة.

٤. التغيير والتبديل: ويشمل التغيير الشروط السابقة ويتناولها جميعها، فيعتبر إجمالاً بعد التفصيل، فالشروط السابقة نوع من التغيير، لذلك إذا شرط الواقف لنفسه حق التغيير كان له الحق في الشروط السابقة، كما له أن يغير في مصارف الوقف بطريقة أخرى، فله أن يجعل المصارف مرتبات بدل أن تكون حصصاً. والتبديل به التبديل

<sup>١</sup>- أبو زهرة، محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٣٣١ هـ- ١٩٧١ م.



في العين الموقوفة، وذلك يشمل أمرين هما: التبديل في منفعة الموقوف كأن يجعل الأرض الزراعية مساكن مثلاً، كما يشمل مقايضة عين بعين.

٥. الإبدال والاستبدال: والمراد بالإبدال إخراج العين الموقوفة عن جهة وقفها في مقابلة بدل من النقود أو الأعيان بمعنى بيع العين الموقوفة، والمراد بالاستبدال أخذ البدل ليكون وقفاً مكان العين التي كانت وقفاً، وبمعنى آخر شراء عين أخرى تكون وقفاً بدلها. والإبدال والاستبدال متلازمين، ومن ثم إذا ما ذكر أحدهما وحده فإنه يراد به معنى يشملهما، وهو بيع العين الموقوفة وشراء أخرى لتكون وقفاً بدلها، لأنه إذا خرجت العين من الوقف يجب أن تحل محلها أخرى.

ومن استعراض مفهوم الوقف وخصائصه ومفهوم وتطبيقات الوقف النقدي يمكن استنتاج ما يلي:

١. أن جوهر الوقف ومقصده الرئيس هو حفظ الأصل واستمرار الثمرة. وهذا يتطلب ضرورة استثمار الأموال الموقوفة بهدف المحافظة عليها من ناحية، والحصول على أكبر قدر من العائد من ناحية أخرى، لتكون المنفعة من العائد فقط مع الحفاظ على الأموال الموقوفة.

٢. أنه يمكن النظر إلى مؤسسات الأوقاف علي أنها مؤسسات اقتصادية ذات شخصية معنوية مستقلة تهدف إلى إدارة أموال الوقف نيابة عن الواقفين؛ أي في ضوء نظرية الوكالة للملكية المطبقة في الشركات المساهمة، مما يستوجب خضوعها للحكومة والرقابة<sup>١</sup>.

٣. أن المؤسسات الوقفية كغيرها من منظمات الأعمال يجب أن تتم المحاسبة فيها عن أربعة عناصر رئيسة هي<sup>(١)</sup>:

- مصادر التمويل (المال الوقفي) وأوجه استخدامها (الاستثمارات الوقفية)، وتمثلان عناصر قائمة المركز المالي للمؤسسة الوقفية.
- الإيرادات (غلة الوقف) والمصروفات الجارية (الإنفاق على الوقف من رواتب للعاملين وصيانة وغيرها من النفقات)، وتمثلان عناصر قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة الوقفية.

---

١ - تهامي، عز الدين فكري " حوكمة المؤسسات الوقفية" الندوة الدولية الأولى في التمويل الإسلامي، الوقف الخيري والتعليم الجامعي المنعقدة في رحاب كلية التجارة - جامعة الأزهر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، في الفترة من ٢ - ٣ جمادى الآخر ١٤٣٣ هـ - الموافق ٢٣-٢٤ أبريل ٢٠١٢ م.

١- تهامي، عزالدين فكري " صيغ تمويل واستثمار ممتلكات الوقف، برنامج إدارة واستثمار أموال الوقف، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠١٢ م.

### المبحث الثالث

#### دور الوقف في تمويل مشروعات ريادة الأعمال (عقد الاستصناع أمودجا)

##### ١/٣ التمويل الذاتي لمشروعات ريادة الأعمال:

عادة ما يفضل رواد الأعمال في البداية الاعتماد على التمويل الذاتي بدلا من البحث عن مستثمرين خارجيين، وهو ما يطلق عليه "Bootstrap-finance"، وأحد الأسباب التي تجعل بعض رواد الأعمال يفضلون "bootstrap" هو أن الحصول على تمويل الأسهم يتطلب من صاحب المشروع تقديم أسهم ملكية للمستثمرين. وفي حالة امتلاك المستثمرين لحصة كبيرة في الشركة فقد يكونوا قادرين على ممارسة التأثير على إستراتيجية الشركة - مثل اختيار المدير التنفيذي (CEO) وغيرها من القرارات المهمة - وهنا تظهر مشكلة تعارض المصالح، ففي حين يركز ملاك الأسهم على الربحية في المدى القصير، يكون لدى رائد الأعمال المؤسس حوافز مختلفة فيما يتعلق بالأهداف طويلة الأجل والمتعلقة بالنمو والتوسع للشركة. ومن ثم يعرف bootstrapping بصفة رئيسة بأنه مجموعة من الأساليب المستخدمة لتقليل حجم الدون الخارجية والتمويل بالأسهم المطلوبة من البنوك والمستثمرين<sup>1</sup>.

ونظرا لأن معظم مشروعات ريادة الأعمال تتطلب تمويلا قليلا لإطلاقها في البداية، فغالبا ما تستخدم المدخرات الشخصية لبدء تلك المشروعات. وعلى الرغم مما ينطوي عليه bootstrapping من مخاطر مالية شخصية متزايدة لأصحاب المشاريع، فإن غياب أي

<sup>1</sup>- Ebbena, Jay; Johnson, Alec (2006). ["Bootstrapping in small firms: An empirical analysis of change over time"](#). Journal of Business Venturing, 21 (6), November, 2006.pp: 851-865.

شريك آخر يمنح صاحب المشروع المزيد من الحرية لتطويره، كما أن العديد من الشركات الناجحة - بما في ذلك Dell Computer و Facebook - كانت بدايتها تمويل bootstrapping. وتتمثل أهم طرق تمويل Bootstrapping فيما يلي<sup>1</sup>:

- التمويل بواسطة مالك المشروع (المدخرات والقروض الشخصية وديون بطاقات الائتمان).

- الإدارة الفعالة لرأس المال العامل بما يحقق خفض حسابات المدينين (سرعة تحصيل الديون من العملاء)، وزيادة حسابات الدائنين (تأجيل السداد للموردين أو التأجير بدلاً من الشراء للمعدات).

- الحد من النفقات العامة، من خلال تطبيق إستراتيجيات التصنيع المرنة Lean manufacturing مثل تخفيض المخزون.

### ٢/٣ التمويل الخارجي مشروعات ريادة الأعمال:

على الرغم من أهمية التمويل الذاتي بصفته أفضل الطرق لتمويل مشروعات ريادة الأعمال، إلا أنه لا يكفي في كثير من الأحيان حيث تحتاج تلك المشروعات إلى المزيد من رأس المال، خاصة في مرحلة النمو والتوسع، وفي مثل هذه الحالة يكون أمام رواد الأعمال عدة بدائل للتمويل الخارجي، من أهمها:

<sup>1</sup> -Narayanan, V. K.; Colarelli O'Connor, Gina “[Encyclopedia of Technology and Innovation Management](#)” First Edition, John Wiley & Sons,2010.

١. التمويل بالأسهم، وقد لا يرغب فيه بعض رواد الأعمال نظراً لتعارض المصالح كما سبقت الإشارة في الشركات الجديدة أو عدم الرغبة في إصدار أسهم عادية للمحافظة على الرقابة على إدارة الشركة وعدم دخول مساهمين جدد حتى لا يشاركوا المساهمين القدامى في بعض الحقوق غير الظاهرة في الشركات القائمة.

٢. التمويل الخارجي بالديون وله مناهج مختلفة من أهمها: منهج التمويل التقليدي (من خلال الاقتراض بفائدة ثابتة) ومنهج التمويل الإسلامي.

ويأخذ التمويل الإسلامي صوراً متعددة منها صكوك المضاربة الإسلامية المقيدة أو المطلقة، والتمويل عن طريق المؤسسات المالية الإسلامية بصيغته المختلفة والمتنوعة، ويحكم هذه الصيغ والأدوات للتمويل الإسلامي مجموعة من الضوابط الشرعية والمعايير المالية والاجتماعية والاقتصادية<sup>١</sup>، وينتج عن تطبيق المنهج الإسلامي للتمويل (بالمقابلة مع منهج الاقتراض التقليدي) عدة آثار اقتصادية مفيدة للشركة وللمجتمع برمته، ونوجز أهم هذه الآثار الاقتصادية فيما يلي<sup>٢</sup>:

١. إن التمويل الإسلامي يهدف إلى تنمية الحافز الاستثماري لدى الأفراد، حيث لاعائد للمال إلا بالمشاركة مع العمل في مجال الاستثمار والتنمية.

١- تهامي، عزالدين فكري "المنهج المحاسبي الكمي لتخطيط ورقابة تشكيلة النشاط الاستثماري في المؤسسات المالية الإسلامية" رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة الأزهر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢- تهامي، عز الدين فكري "أسس ومعايير التمويل الإسلامي، برنامج التمويل الإسلامي وإجراءاته التطبيقية في المصارف الإسلامية" مركز الأبحاث والدراسات التجارية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢. يدعم منهج التمويل الإسلامي رواد الأعمال من خلال قيام الشريك (وهي مؤسسة مالية كبرى) بتقييم فرص الاستثمار فيها تقييماً كمياً دقيقاً ويوفر القيادات المناسبة لمراحل الإنشاء الأولى.

٣. تقوم أدوات التمويل الإسلامي علي قاعدة الغنم بالغرم، ويمكن ذلك من تحقيق العدالة في توزيع الدخل (بين الممول والمتمول) مما يخلق نوعاً من التعاون بين الطرفين على زيادة الربحية وسرعة النمو، ومن ثم تنمية روح التعاون بين أصحاب المال وأصحاب الأفكار الاستثمارية.

وفي ضوء ذلك يري الباحث أهمية التوجه نحو أساليب التمويل الإسلامي لتمويل رواد الأعمال بصفة عامة والمنشآت الصغيرة والصغرى بصفة خاصة، وذلك لما تحققه من مزايا متعددة، من أهمها:

١. المحافظة على الهوية الذاتية للمسلمين في ظل العولمة والتأكيد على قدرة الفكر الإسلامي على تقديم أساليب تمويل قائمة على إحياء روح التعاون داخل المجتمع.
٢. تضمن أساليب التمويل الإسلامية استخدام التمويل المتاح في مشروعات إنتاجية وخدمية حقيقية تعمل على دعم الاقتصاد من خلال تحقيق قيمة مضافة للناتج المحلي، وذلك على خلاف التمويل التقليدي الذي قد يستخدمه المقترض في الإنفاق الاستهلاكي على حاجات شخصية بعيدة عن المشروعات المقدمة للتمويل، مما يزيد حال الدون والفقير في المجتمع، وما تجرته قروض بنك القرية في جمهورية مصر العربية بعيد عن ذلك.

٣. التخفيف عن كاهل الموازنة العامة للدولة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال نصت المادة رقم (١٤) من القانون المصري رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م<sup>١</sup> على أن للصندوق (يقصد به الصندوق الاجتماعي للتنمية) الحصول على التمويل اللازم من الأسواق المالية لأداء المهام المنوط به. وفي حالة قيامه بإعادة تمويل صناديق المحافظات بأسعار فائدة تقل عن الأسعار التي تحملها لتدبير المبالغ اللازمة لهذا التمويل، مع تغطية هذا الفرق من خلال الموازنة العامة للدولة.

٤. دعوة جميع أفراد المجتمع للتعاون مع الدولة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال أساليب التمويل الإسلامي المتعددة بصفة عامة، والأساليب التي تبنى على البر والإحسان والتكافل كالقرض الحسن والزكاة والوقف بصفة خاصة.

ويركز هذا البحث على النوع الأخير من تلك الأساليب، وهو أسلوب الوقف لما له من أهمية ليس في توفير التمويل الكافي فقط، ولكن في دعم وتنمية روح التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وهو - في حد ذاته - مطلب مهم في الآونة الأخيرة بجميع الدول العربية، علاوة على ما يتضمنه من مزايا سوف يبرزها الباحث في هذا البحث.

<sup>١</sup>-قانون تنمية المنشآت الصغيرة ولائحة التنفيذية رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤م، جمهورية مصر العربية.

### ٣/٣ دور الوقف في تمويل مشروعات ريادة الأعمال:

#### ١/٣/٣ تنمية الوقف:

يتمثل الهدف الرئيس للمؤسسة الوقفية في هذه المرحلة في إنشاء أوقاف جديدة أو الإضافة إلى الأوقاف القائمة والمحافظة على قدرتها الإنتاجية، ويرى الباحث أن تنمية الوقف لغرض توفير التمويل اللازم لدعم مشروعات ريادة الأعمال يمكن أن يتم من خلال عدة صور، منها:

١. قيام الجمعيات الخيرية بمختلف أنحاء الدولة بتأسيس صناديق مخصصة لهذا الغرض، ويمكن تطبيق ذلك من خلال فكرة الصناديق الوقفية التي تستند إلى جواز مسألة تعدد الواقفين والغرض واحد، وجواز مسألة وقف النقود كما سبقت الإشارة. وبيان ذلك يكون بتكوين صندوق وقفي لريادة الأعمال برأس مال محدد - حسب المقدرة المالية وطبيعة قاطني المنطقة التي سيكون بها الصندوق - وإصدار صكوك بها وطرحها للاكتتاب العام؛ بمعنى عرضها على المسلمين ليشتري كل واحد منهم عددًا من الصكوك حسب قدرته، وبذلك يتجمع المبلغ الكلي المطلوب للصندوق.
٢. تخصيص جزء من أموال المؤسسات الوقفية الخاضعة لإدارة الدولة - هيئات الأوقاف - في صندوق خاص لتمويل مشروعات ريادة الأعمال، وذلك من خلال تخصيص صندوق بها لهذا الغرض.

وتتمثل المهام الرئيسية لتلك الصناديق الوقفية فيما يلي:

- رفع الوعي الادخاري والعمل الخيري لدى سكان المنطقة.
- رفع الوعي الاستثماري لدى الفئات المستهدفة بالتمويل.



- استقطاب الموارد المحلية لإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة للصندوق.
- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للفئات المستهدفة للصندوق التي تتضمن بصفة رئيسة رواد الأعمال من الخريجين وصغار المنتجين بهدف تمكينهم من إدارة أنشطة اقتصادية تلائم ظروفهم.
- العمل على تحويل القطاعات غير المنظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية.

### ٢/٣/٣ استثمار الوقف:

ويقصد باستثمار الوقف هنا استخدام مال الوقف المجمع في الصناديق الوقفية لريادة الأعمال في دعم وتمويل مشروعات ريادة الأعمال (حيث يكون الوقف ممولاً كما سبق الإشارة)، ويقترح الباحث أن يتم ذلك وفقاً لما يلي:

### ١/٢/٣/٣ دعم وتمويل نشاط حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنة الأعمال بأنها: "مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعد على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وقد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة، وهذه الأخيرة تمنحها دعماً قوياً، كما تعرف أيضاً بأنها: "مؤسسة تنموية لها كيانها القانوني والإداري والمالي، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في تأسيس وإدارة وتنمية المشروعات الجديدة من خلال تأمين حزمة متكاملة من الخدمات والاستشارات والتسهيلات وآليات الدعم

١ - رحيم، حسين "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد

٢، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٣ م

والمساندة لفترة زمنية محددة تسمى فترة الاحتضان، ليتمكنوا بعدها من الاعتماد على أنفسهم والخروج إلى سوق العمل وإقامة مشروعاتهم التنموية الصغيرة خارج الحاضنة<sup>١</sup>. وتعمل حاضنات الأعمال على مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق، من خلال توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها، مما يمكن من زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة، وذلك من خلال<sup>٢</sup>:

- تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، واختيار المواد، والآلات، وطرق العمل.
  - توفير المساندة والاستشارة المالية والإدارية والتسويقية.
  - ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
  - التدريب الإداري والتقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة.
  - توفير أماكن ومساحات مجهزة لإقامة مشروعات.
  - توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة.
  - متابعة وتقييم المشروعات الجديدة بشكل مستمر بالتعاون مع المستشارين.
- وتتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة من خلال خمس مراحل هي:

<sup>١</sup> - هيثم علي، ماذا تعرف عن حاضنات الأعمال؟ [www.esyria.sy/edaraa/index.php.fevrie](http://www.esyria.sy/edaraa/index.php.fevrie)، ٢٠١٢.

<sup>٢</sup> - خليل، عبد الرزاق، وهناء، نور الدن " دور حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة والدول العربية" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة ورقلة، أبريل ٢٠٠٦م.

- مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط: وفيها يتم التأكد من جدية صاحب الفكرة (أو المشروع) ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم، ونوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها، بالإضافة إلى الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق.
- مرحلة إعداد خطة المشروع: في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنياً وتسويقياً، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع (Business Plan).
- مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط: في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع، ويخصص له مكان مناسب طبقاً لخطة.
- مرحلة نمو وتطوير المشروع: ويتم خلالها متابعة أداء المشروعات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المعاونة المتخصصة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
- مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبل المشروع بالحاضنة، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون

المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

وهكذا تمثل حاضنات الأعمال أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة المشروعات الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على النمو والتطور، وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الحاضنات، وذلك حسب الهدف الذي أنشئت من أجله، كما يجب توافر مقومات معينة لنجاح تلك الحاضنات تناولتها العديد من الكتابات بالتفصيل<sup>١</sup>.

ويقترح الباحث أن تكون للحاضنة شخصية اعتبارية تضم ثلاثة أطراف هي:

١. المؤسسة الوقفية (الصندوق الوقفي لريادة الأعمال) وتقوم بتوفير الجزء الأكبر من التمويل للحاضنة ( ما يزيد على ٧٥%)، ويتم تمثيلها في مجلس إدارة الحاضنة والإدارة التنفيذية لها.

٢. إحدى المؤسسات الحكومية في المنطقة، ويفضل أن يكون التعاون مع إحدى الجامعات الحكومية بالمنطقة التي يعمل بها صندوق ريادة الأعمال الوقفي، وتتمثل مساهمتها الرئيسة في التدريب والاستشارات الفنية، إلى جانب المساهمة بالمكان

١ - راجع:

- دليلة، بركان، و شيراز، حايف سي حايف "مرجع سابق".

- شليبي، نبيل محمد "دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي" مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97، جامعة دبي، 2004م.

(مقابل إيجار) وجزء من التمويل. وتكون ممثلة في مجلس إدارة الحاضنة وإدارتها التنفيذية.

٣. رواد الأعمال (الفئة المستهدفة للحاضنة) وهم المستفيدون من تمويل المؤسسة الوقفية ودعم المؤسسة العلمية (الجامعة)، وأقترح التركيز على الشباب الخريجين من الجامعة وأن يتم الإختيار وفقا لمواصفات محددة كما سبق تناوله في سمات رواد الأعمال.

### ٣/٣/٢ الإقراض من أموال الصندوق الوقفي:

تحتاج مشروعات ريادة الأعمال في بداية عملها - خاصة في مرحلة النمو والتطوير داخل الحاضنة - إلى دعم رأس المال الثابت اللازم لشراء الآلات والمعدات والأثاث وغيرها من الأصول أو لتمويل مستلزمات الإنتاج. ويقترح الباحث أن يقوم الصندوق الوقفي لريادة الأعمال بتقديم قرض حسن لصاحب المشروع وفقا لأسس ومعايير واضحة ومحددة للحالات التي يجوز فيها منح تلك القروض - في ضوء مدى جدية رائد الأعمال وواقعية المشروع المتقدم به وما تم من دراسات في المراحل السابقة بالحاضنة - على أن يسدد هذا القرض على أقساط ومدد مناسبة بحيث يعطى فترة سماح حتى بداية الإنتاج والتسويق. وقد أجاز الفقهاء وقف النقود على أن يتم استخدامها بالإقراض للمحتاجين أو دفعها مضاربة لمن يعمل فيها مقابل حصة في الربح<sup>١</sup>.

١- الدردير "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير"، دون تاريخ.

### ٣/٢/٣/٣ تمويل أصحاب مشروعات ريادة الأعمال بأساليب التمويل الإسلامي:

خلال مرحلة النمو والتطوير أيضا، وبعد تخرج المشروع من الحاضنة يحتاج المشروع عادة إلى تمويل إضافي خارجي، وهنا تظهر أهمية الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامي لما لها من قدرة على تعزيز روح ريادة الأعمال وإضفاء الصفة التنموية على أنشطتها بسبب ما تتضمنه من ضوابط ومعايير محددة للاستثمار والتمويل في الفكر الإسلامي كما سبق بيانه. وتتنوع أساليب التمويل في الفكر الإسلامي ما بين المشاركة والمضاربة والبيوع (المراوحة والسلم والاستصناع) والإجارة، وفي جميع تلك الصيغ يستفيد طالب التمويل بالحصول على المال اللازم ويستفيد الصندوق الوقفي بحصة في الأرباح التي تستخدم لمساندة رأس المال أو الإنفاق في وجوه الخيرات.

وسوف يركز الباحث في هذا البحث - وفي حدود المساحة المخصصة للبحث - على عقد الاستصناع بصفته إحدى آليات صيغ التمويل الإسلامي لتفعيل دور الوقف في تمويل مشروعات ريادة الأعمال، من خلال استعراض موجز للجوانب الفقهية لعقد الاستصناع ثم التركيز على الجوانب التطبيقية له في مجال تمويل مشروعات ريادة الأعمال وما يحققه من مزايا عملية.

### ٤/٣ دور عقد الاستصناع في تفعيل دور الوقف في تمويل مشروعات ريادة الأعمال:

#### ١/٤/٣ طبيعة عقد الاستصناع:

الاستصناع في اللغة هو طلب الصنعة، والصنعة عمل الصانع في صنعته أو حرفته، والاستصناع في الاصطلاح هو " عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه

مخصوص "ويعرف أيضا" بأنه عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف معينة وبثمن محدد<sup>١</sup>. ويسمى المشتري في عقد الاستصناع: مستصنعا، والبائع: صانعا، والشيء محل العقد: مستصنعا فيه، وال عوض يسمى ثنا.

والاستصناع يعتبر أحد العقود التي ذكرها الفقهاء لسد حاجات الناس ولكنهم اختلفوا في تكييفه وشروطه. فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى اعتبار الاستصناع قسما من أقسام السلم، حيث يذكرونه في عقد السلم فيما إذا بيع شيء موصوف في الذمة مما يصنع ويعتبرونه سلما في الصناعات، ولذا يشترطون لصحته أن تتوافر فيه جميع شروط السلم وفي مقدمتها تعجيل الثمن<sup>٢</sup>. أما الحنفية فهم الذين اعتبروه عقدا ونوعا من البيع خاصا متميزا بأحكامه ويرون أن الحاجة تدعو إليه لأن الإنسان قد يحتاج إلى شيء من جنس مخصوص على قدر مخصوص وصفة مخصوصة ولا يجده مصنوعا فيحتاج إلى أن يستصنع، فلو لم يجز لوقع الناس في الحرج، والشريعة قد تكفلت برفعه<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - الزرقا، مصطفى أحمد "عقد الاستصناع" بحث مقدم إلى مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السابع المنعقد في جدة في ٧-١٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ، ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م.

<sup>٢</sup> - السالوس، علي "الاستصناع" بحث مقدم إلى مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السابع المنعقد في جدة في ٧-١٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ، ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م.

<sup>٣</sup> - الكاساني، مرجع سابق.

### ٣/٤/٢ القواعد الشرعية التي تضبط صيغة الاستثمار عن طريق الاستصناع:

وفقا لرأى الجمهور فإن عقد الاستصناع قسم من أقسام السلم، ومن ثم فإن شروطه هي شروط السلم نفسها، أما أهم القواعد الشرعية التي تضبط عقد الاستصناع عند الحنفية فهي<sup>١</sup>:

١. العلم بالمصنوع وذلك ببيان جنسه ونوعه وقدره وصفته لأنه لا يصير معلوما دون ذلك... بيانا يحول دون النزاع حين التسليم.
٢. أن يكون المستصنع مما يجرى فيه التعامل بين الناس، ومثل له الكاساني بأواني الحديد والنحاس والرصاص والزجاج والخفاف والسلاح ونحو ذلك، أى أن الاستصناع جاز للحاجة فيما للناس فيه تعامل عرفا، والأحكام التي بنيت على العرف تتغير بتغيره زمانا ومكانا، وعليه يجوز التعامل فيما لم يثبت التعامل فيه سابقا إذا أمكن ضبطها على وجه تنتفي المنازعة معه.
٣. ألا يكون مؤجلا، وقد اختلف الحنفية في هذا الشرط، فأبو حنيفة يقول بهذا الشرط لأنه يرى أنه إذا ذكر الأجل في عقد الاستصناع صار سلما (والشهر

<sup>١</sup>-راجع:

- الكاساني، مرجع سابق.
- الزرقا، مصطفي أحمد، مرجع سابق.
- الزحيلي، مصطفي وهبة "عقد الاستصناع" بحث مقدم إلى مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السابع المعقد في جدة في ٧-١٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ، ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م.
- تهامي، عز الدين فكري "المنهج المحاسبي الكمي لتخطيط ورقابة تشكيلة النشاط الاستثماري في المؤسسات المالية الإسلامية" مرجع سابق.



يعتبر أقل أجل للسلم)، وقال أبو يوسف ومحمد: عدم ضرب الأجل ليس بشرط وهو استصناع على كل حال؛ ضُرب الأجل فيه أم لم يضرب لأن العادة جارية بضر الأجل في الاستصناع، وإنما يقصد به تعجيل العمل لا تأخير المطالبة، أي أن التأجيل في الاستصناع للاستعجال وفي السلم للاستمهال.

٤. أن الثمن قد يدفع كله أو بعضه في مجلس العقد، أو قد لا يدفع منه شيء بل يكون ديناً حتى يسلم المستصنع فيه.

٥. وفقاً لرأي أبو يوسف فإنه إذا أتم الصانع صنع الشيء وأحضره للمستصنع موافقاً للأوصاف فليس لأحد منهما خيار، بل يلزم الصانع بتسليمه، ويلزم المستصنع بقبوله.

٦. أن المبيع (المستصنع فيه) طبقاً للرأي الراجح هي العين الموصوفة فيوفي الصانع ذمته إذا جاءه بعين مستكملة الأوصاف المطلوبة من صنع غيره أو من صنعه هو نفسه قبل العقد.

٧. أن الاستصناع إنما يجري في السلع التي تصنع صنعا (المصنوعات) ولا يجري في الأشياء الطبيعية التي لا تدخلها الصنعة كالثمار والبقول ونحوها، فهذه الأشياء إذا أريد بيعها قبل وجودها فطريقها بيع السلم.

٨. أن المادة أو المواد الأولية التي يصنع منها الشيء المستصنع فيه وسائر ما يحتاج إليه صنعه إنما يقدمه الصانع من عنده ولا يقدم المستصنع (المشتري) شيئاً منه، وهذا ما يفرق الاستصناع عن الإجارة.

### ٣/٤/٣ مجالات تطبيق صيغة الاستثمار عن طريق الاستصناع:

يتبين مما سبق أن عقد الاستصناع قد جمع بين خاصيتين: خاصية بيع السلم في جواز وروده على بيع معدوم حين العقد سيصنع فيما بعد، وخاصية البيع المطلق العادي في جواز كون الثمن فيه ائتمانيا لا يجب تعجيله كما في السلم. كما أن للاستصناع فوائد عظيمة في تنشيط الحركة الاقتصادية، منها: أنه يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ إن طلب سلع خاصة بمواصفات معينة يعني أن هناك حاجة لها، كما أنه يضمن للمستصنع تقلبات الأسعار، وذلك بدفع السعر المتفق عليه عند العقد، ويضمن للصانع عدم ركود السلع عنده فلا يصنع إلا ما يتفق على صناعته. ومن ثم فإن عقد الاستصناع يمثل أحد الصيغ الإسلامية الملائمة للاستثمار في المجال الصناعي، ويمكن للمؤسسات الإسلامية تطبيق هذه الصيغة الاستثمارية في العمليات والمشروعات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بصور متعددة<sup>١</sup>.

ويمكن للمؤسسة الوقفية الاستفادة من فكرة «الاستصناع والاستصناع الموازي»<sup>٢</sup>، حيث لا يحتاج البائع في عقد الاستصناع أن يقوم بنفسه بتصنيع السلعة المطلوبة منه، ولكن يمكنه أن يقوم بدور البائع في عقد الاستصناع، على أن يقوم بإجراء عقد استصناع مواز مع جهة أخرى تكون قادرة على تصنيع وتوفير السلعة المطلوبة، وتمثل صيغة الاستصناع الموازي في

<sup>١</sup>-تهامي، عز الدين فكري "عقد الاستصناع كآلية لتفعيل دور الوقف في تمويل وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة" المؤتمر الدولي حول حاجة العالم إلى تفعيل دور الاقتصاد والتمويل الإسلامي، المنعقد في رحاب مدينة الإسكندرية وبالتعاون بين رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة الإسكندرية في الفترة من ٢٥ - ٢٧ إبريل ٢٠١٨م.

<sup>٢</sup>-راجع، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، المعايير الشرعية، ٢٠١٠م، المعيار الشرعي رقم ١١ الاستصناع والاستصناع الموازي.

أن مؤسسة التمويل تبرم عقد استصناع بصفقتها صانعا (بائعا) مع عميل يرغب في سلعة معينة، ثم تتعاقد مع عميل آخر باعتبارها مستصنعا (مشتريا) تطلب منه صناعة السلعة المطلوبة في عقد الاستصناع الأول ووفقا للمواصفات المحددة. وفي هذه الحالة يكون لدينا ثلاثة أطراف لعقدي الاستصناع والاستصناع الموازي هي: المؤسسة التمويلية: وتمثل الصانع (البائع) في عقد الاستصناع الأول، والمستصنع (المشتري) في عقد الاستصناع الموازي. العميل طالب السلعة: ويمثل المستصنع (المشتري) في عقد الاستصناع الأول - الجهة المنتجة (المصنع): وتمثل الصانع (البائع) في عقد الاستصناع الموازي.

وعقد الاستصناع الموازي بتلك الصورة جائز لأنه يجوز للصانع في عقد الاستصناع أن يوفر السلعة من جهة أخرى، والعميل طالب السلعة يعلم أن المؤسسة التمويلية لا تقوم بتصنيع السلعة وإنما تصنعها لدى جهة أخرى. ولكن يشترط في تطبيق الاستصناع الموازي: أن يكون العقدان منفصلين، أي أن يكون العقد مع المستصنع منفصلا عن العقد مع الصانع، وأن تمتلك المؤسسة التمويلية (المستصنع في عقد الاستصناع الموازي) السلعة امتلاكا حقيقيا وقبضها قبل بيعها على المستصنع في عقد الاستصناع الأول، وأن تتحمل المؤسسة التمويلية كل تبعات تعاقدتها مع المستصنع بصفقتها صانعا في عقد الاستصناع الأول، ولا يجوز تحويلها إلى العميل الآخر (الصانع) في عقد الاستصناع الموازي. وسوف نبين فيما يلي الأسس وكيفية تفعيل دور الوقف في تمويل مشروعات ريادة الأعمال من خلال حالة عملية.

## ٥/٣ حالة عملية:

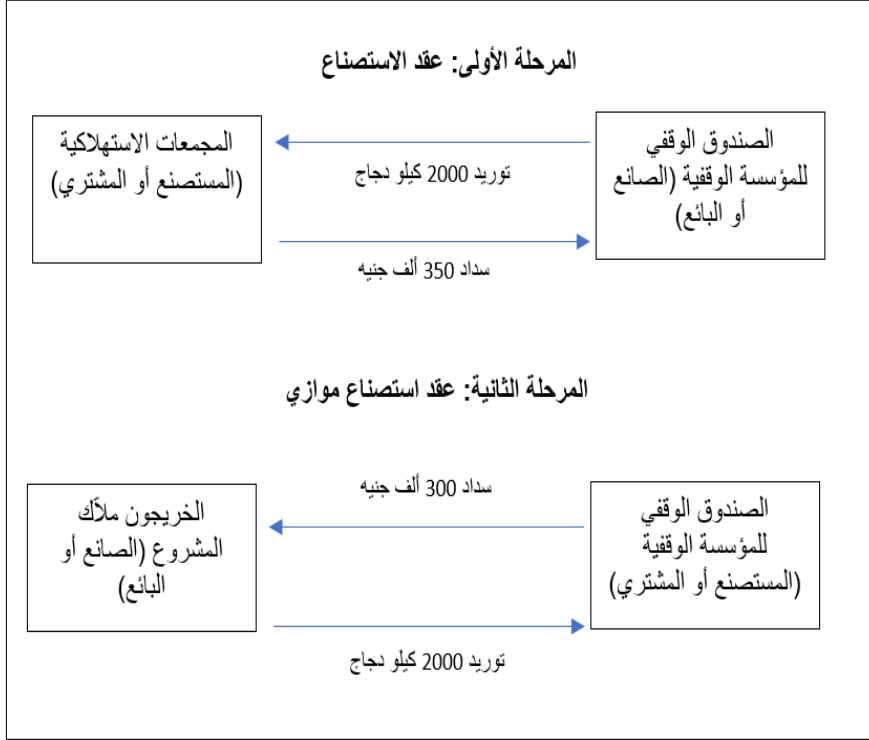
يعرض الباحث فيما يلي لحالة افتراضية تبرز كيفية قيام الصندوق الوقفي لريادة الأعمال - من خلال حاضنات الأعمال - بتمويل مشروعات ريادة الأعمال:

١. تقدم مجموعة من خريجي كلية الزراعة (بفرض ٥ خريجين) بالجامعة التي بها مقر إحدى حاضنات الأعمال بمشروع متكامل لإنتاج الدواجن (يحتوي على عناصر الإنتاج، وحدة لإنتاج العلف، وثلاجة لحفظ الدواجن المدبوحة). وبعد القيام بالدراسة والمناقشة الإبتدائية للمشروع وإعداد دراسة الجدوى feasibility study وخطة المشروع business plan تمت الموافقة علي انضمام المشروع للحاضنة.

٢. تظهر دراسة الجدوى حاجة المشروع إلى تمويل خارجي بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لتمويل رأس المال الثابت (مبانٍ وألات ومعدات وعناصر الإنتاج ومصنع العلف والثلاجات)، وقد وافق ممثل الصندوق الوقفي (المؤسسة الوقفية) في الحاضنة علي تمويل المشروع بقرض حسن يرد على أقساط شهرية خلال خمس سنوات.

٣. تظهر دراسة الجدوى أيضا حاجة المشروع إلى تمويل خارجي بمقدار ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لتمويل رأس المال العامل (شراء الكتاتيت ومستلزمات مصنع العلف والأجور والمرتبات والمصروفات العمومية الأخرى من نقل ومياه وقوى محركه وغيرها).

ونظرا لعدم رغبة رواد الأعمال وملاك المشروع في دخول شريك معهم، فقد أقتراح عليهم ممثل الصندوق الوقفي (المؤسسة الوقفية) في الحاضنة تمويل المشروع عن طريق عقد الاستصناع. وفقا لما هو موضح في الشكل التالي:



- في المرحلة الأولى، يقوم الصندوق الوقفي التابع للمؤسسة الوقفية بإبرام عقد استصناع مع المجمعات الاستهلاكية بصفته صانعاً (بائعاً) وذلك لتوريد ٢٠٠٠ كيلوغرام من الدجاج لها بعد ٨ أسابيع من تاريخ إبرام العقد، في حين تقوم هذه المجمعات بدورها بصفقتها مستصنعاً (مشترياً) بسداد ثمن عقد التوريد البالغ ٣٥٠ ألف جنيه مصري دفعة واحدة أو على مراحل.
- وفي المرحلة الثانية - كون الصندوق الوقفي لا يملك الخبرة اللازمة في مجال الدجاج - يقوم بصفته مستصنعاً (مشترياً) بإبرام عقد استصناع موازٍ مع

الخريجين ملاك المشروع بصفتهم طرفاً صانعاً (بائعاً) لتوريد ٢٠٠٠ كيلوغرام من الدجاج بعد ٧ أسابيع من تاريخ إبرام العقد مقابل ٣٠٠ ألف جنيه مصري تدفع لهم دفعة واحدة أو على مراحل، وبذلك يحصل الخريجون على قيمة التمويل المطلوب رأسمال عامل لإنتاجهم.

- بعد استلام الصندوق الوقفي لكمية ٢٠٠٠ كيلوغرام من الدجاج وفق المواصفات المطلوبة وسداد المتبقي عليه تجاه الخريجين ملاك المشروع (إن وجد)، يقوم بدوره بتوريد هذه الكمية من الدجاج إلى المجمعات الاستهلاكية وفق الموعد المتفق عليه واستلام ما تبقى له من رصيد نقدي في ذمة هذه المجمعات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن عقد الاستصناع والاستصناع الموازي قد يكون بين المؤسسة الوقفية ورائدين من رواد الأعمال، ومن صور ذلك على سبيل المثال: قيام المؤسسة الوقفية بتمويل شركة ريادة أعمال تقوم بتصنيع مستلزمات عنابر إنتاج الدواجن بعقد استصناع أول (المؤسسة الوقفية مشترياً)، ثم يتم بيع تلك المنتجات بعقد استصناع موازٍ لشركة ريادة أعمال أخرى (مثل مزرعة الدواجن في الحالة الافتراضية السابقة) التي تحتاج إلى تلك المنتجات لاستخدامها مدخلات في صناعتها (المؤسسة الوقفية بائعاً).

### ٦/٣ مزايا تفعيل دور الوقف في تمويل شركات ريادة الأعمال:

يعمل التمويل الإسلامي بصفة عامة وعقود البيوع بصفة خاصة - ومنها عقد الاستصناع - في مجال الاقتصاد الحقيقي، لأن محل العقد تسليم سلع مقابل الثمن - بل قد يكون الثمن في بعض الحالات في صورة عينية مثل توفير الآلات للمنشأة ويسدد الثمن سلعا

من إنتاجها - وليس ردا لمبلغ القرض النقدي كما هو الحال في التمويل التقليدي. ويحقق ذلك العديد من المزايا لشركات ريادة الأعمال، منها:

١. معالجة المشكلات الناتجة عن التمويل بفائدة من البنوك التقليدية، وذلك لأن هذا التمويل إما أن يتم وفقا:

- لمتوسط أسعار الفائدة السائدة في السوق، وفي هذه الحالة سوف ترهق تلك الفائدة كاهل أي شركات ريادة الأعمال وتفقد الميزة التنافسية مع المنشآت الأخرى، ومن ثم تقع في التعثر وعدم السداد وعادة التصفية لحساب الممولين.
- أو يتم وفقا لأسعار فائدة خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كم تفعل جميع الدول ومنها جمهورية مصر العربية التي وافقت الحكومة فيها على دعم تلك المنشآت وتمويلها من خلال قروض بفائدة قد تبدأ من ٥% سنويا، وفي تلك الطريقة إرهاب لكاهل الدولة في ما تقوم به من مشروعات ضخمة أخرى متنوعة من ناحية، وصعوبة في التأكد من توجيه تلك المليارات المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مسارها الصحيح من حيث إقامة مشروع فعلي لأن التمويل يتم في معظم الحالات بصورة نقدية.

٢. توفير التمويل اللازم لشركات ريادة الأعمال الجديدة أو القائمة:

- ففي حالة شركات ريادة الأعمال الجديدة يمكن للصندوق الوقفي لريادة الأعمال (المؤسسة الوقفية) تقديم الدعم والتمويل لها في مرحلة الدراسة والتخطيط (من خلال الحاضنة) وفي مرحلة بداية النشاط من خلال تمويل رأس المال الثابت، سواء بقرض حسن كما اقترح الباحث في الحالة الافتراضية السابقة أو من خلال المشاركة

المتناقضة أو أية وسيلة تمويل إسلامية أخرى تناسب رواد الأعمال كالمراجحة وعقد الاستصناع وغيرها. (في حالة التمويل بالاستصناع تقوم المؤسسة الوقفية بالتعاقد علي شراء تلك الآلات من جهة أخرى بإحدى صيغ البيوع الجائزة شرعا وحسب الموقف التمويلي للمؤسسة في ذلك الوقت (الشراء مباشرة ونقدا وفقا لعقد بيع المساومة أو الشراء بالأجل وفقا لعقد بيع المراجحة أو إجراء عقد استصناع مواز مع المصنع المنتج لتلك الآلات).

- وفي حالة شركات ريادة الأعمال القائمة بالفعل، يكون دور المؤسسة الوقفية تمويل رأس المال العامل من مستلزمات إنتاج وأجور ومصروفات جارية أخرى وفقا لعقد الاستصناع كما هو مبين في الحالة الافتراضية السابقة.
- ٣. إمكانية وسهولة التطبيق العملي سواء على مستوى المؤسسات الوقفية أو علي مستوي شركات ريادة الأعمال، وبصفة خاصة المنشآت الصغرى والحرفيين.
- ٤. يقوم عقد الاستصناع على طلب سلع بمواصفات معينة، ومن ثم لا يتم إنتاج سلع لا يوجد طلب فعال عليها، وهذا يحدث التوازن بين العرض والطلب ويحقق الاستقرار الاقتصادي. ويحقق العديد من المزايا لكل من الممول والتممول.
- ٥. يحقق التمويل بعقد الاستصناع ميزة لمؤسسة التمويل (المؤسسة الوقفية) من حيث:
  - معالجة آثار التضخم بالنسبة لمدن التمويل، حيث إن المشتري الممول سوف يسترد حقه في صورة سلع ترتفع أسعارها مع حالات التضخم، وبالتالي لن يؤثر ذلك عليه بخلاف ما إذا كان الدين قرضا في صورة نقود تقل قوتها الشرائية بالتضخم فيستردها بقيمة أقل مما دفعه.



- تحقيق عائد للمؤسسة الوقفية يتمثل في الفرق بين ثمن البيع في عقد الاستصناع الأول و ثمن الشراء في عقد الاستصناع الموازي، ويمكن للمؤسسة استخدام هذا العائد في الإنفاق على الدعم الفني والإداري اللازم للإشراف على تنفيذ تلك العقود، إلى جانب تكوين مخصص مخاطر الاستثمار علي اعتبار أن أي ائتمان يحتوي على مخاطر.

٦. يحقق التمويل بعقد الاستصناع ميزة للمتمول أو طالب التمويل (شركة ريادة الأعمال) من حيث:

- الاستفادة من الخبرات الفنية والإدارية من حاضنة الأعمال بصفة عامة، والمؤسسة الوقفية بصفة خاصة لأنها تعد بمثابة شريك يود نجاح المشروع واستلام المنتجات وفقا للمواصفات المحددة.

- ضمان التسويق حيث إن ما تنتجه شركة ريادة الأعمال جرى بيعه مسبقا وتحقق أنه ربح فيه، بل وعرف مقدار ربحه، ومن ثم فهو يعمل بثقة وطمأنينة، وذلك علي خلاف التمويل التقليدي بالقروض حيث تقع مهمة التسويق - في حالة عدم توافر دعم من الدولة وهو ما يحدث في كثير من الحالات - على صاحب الشركة وهذه من أهم التحديات التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة كما سبق بيانه.

## الخاتمة والتوصيات

تناول هذا البحث دور الوقف في تمويل مشروعات ريادة الأعمال (عقد الاستصناع أنموذجا)، حيث عرض لطبيعة مشروعات ريادة الأعمال وأهم التحديات التي تواجهها في الدول العربية والإسلامية، ثم تناول دور الوقف في تمويل وتنمية تلك المشروعات من خلال بيان مفهوم الاستثمار والوقف في الفكر الإسلامي، ثم بيان كيفية تفعيل دور الوقف في تمويل مشروعات ريادة الأعمال من خلال حاضنات الأعمال، مع التركيز على إحدى صيغ التمويل الإسلامي وهو عقد الاستصناع أنموذجا للتطبيق العملي في هذا المجال لما يحققه من مزايا لكل من المؤسسة الوقفية وشركات ريادة الأعمال، بل والمجتمع بأسره. ويخلص الباحث من ذلك بالتوصيات التالية:

١. تعد حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة لتبني فكر العمل الحر والمساهمة في بدء مشروعات واعدة على أسس سليمة، حيث تعمل على زيادة نسبة نجاح مشروعات ريادة الأعمال، نظرا لما تقدمه تلك الحاضنات من كفاءات وخبرات ودعم متواصل لرواد الأعمال.
٢. وضع معايير لاختيار الفئات المستهدفة للانضمام لحاضنات الأعمال الممولة من المؤسسات الوقفية بما يدعم معالجة مشكلات الفقر والبطالة، وإعداد دراسات جدوي حقيقية عن المشروعات قبل الانضمام للحاضنة.
٣. التوجه نحو دخول الوقف بصفته إحدى الجهات الداعمة لمشروع حاضنات الأعمال باعتبارها جهة تمويل في المقام الأول، علي أن تعمل مع جهات دعم فني أخرى ذات خبرة كالجامعات.

٤. الحاجة إلى مزيد من الدراسات في مجال الوقف بصفة عامة وضرورة النظر إليه على أنه يمثل قطاعا اقتصاديا مهما يمكن من دعم التنمية الاقتصادية - بل التنمية المستدامة - إلى جانب القطاعين الخاص والعام.
٥. الإفصاح والشفافية عن نشاط هذه المؤسسات الوقفية لطمأنة أفراد المجتمع على حسن إدارة ممتلكات الأوقاف بغرض تحفيزهم على الانضمام للمنظومة الوقفية، وللإعلام الوقفي دور مهم في هذا المجال.
٦. التوجه نحو الدراسات والبحوث التطبيقية لتفعيل دور الوقف في تمويل المنشآت الإنتاجية بصفة عامة ومشروعات ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة و الصغرى بصفة خاصة، مما يخفف عن كاهل الدولة بعض الأعباء من ناحية، ويدعم روح التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع من ناحية أخرى.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

## قائمة المراجع

١. ابن رشد "بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد" مكتبة ومطبعة الحلبي بمصر.
٢. ابن عابدين "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية" دون تاريخ.
٣. ابن قدامة "المغني" دار الفكر، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
٤. ابن منظور: لسان العرب المحيط، بيروت، دار لسان العرب، دون تاريخ.
٥. ابن همام "شرح فتح القدير" دون تاريخ.
٦. أبو زهرة، محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٣٣١ هـ - ١٩٧١ م.
٧. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي"، الكويت، وزارة الأوقاف، ١٩٧٩ م.
٨. تهامي، عز الدين فكري "أسس ومعايير التمويل الإسلامي، برنامج التمويل الإسلامي وإجراءاته التطبيقية في المصارف الإسلامية" مركز الأبحاث والدراسات التجارية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ م.
٩. تهامي، عز الدين فكري "حوكمة المؤسسات الوقفية" الندوة الدولية الأولى في التمويل الإسلامي الوقف الخيري والتعليم الجامعي المنعقدة في رحاب كلية التجارة - جامعة الأزهر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، في الفترة من ٢ - ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٣ هـ - الموافق ٢٣-٢٤ أبريل ٢٠١٢ م (أ).
١٠. تهامي، عز الدين فكري "عقد الاستصناع كآلية لتفعيل دور الوقف في تمويل وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة" المؤتمر الدولي حول حاجة العالم إلى تفعيل دور الاقتصاد

- والتمويل الإسلامي، المنعقد في رحاب مدينة الإسكندرية وبالتعاون بين رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة الإسكندرية في الفترة من ٢٥ - ٢٧ إبريل ٢٠١٨م.
١١. تهامي، عز الدين فكري "المنهج المحاسبي الكمي لتخطيط ورقابة تشكيلة النشاط الاستثماري في المؤسسات المالية الإسلامية" رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة - جامعة الأزهر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٢. تهامي، عز الدين فكري "صبيغ تمويل واستثمار ممتلكات الوقف، برنامج إدارة واستثمار أموال الوقف، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠١٢م (ب).
١٣. جعفر، عبد القادر جعفر "الوقف النقدي - تأصيله وسبل تفعيله في تمويل المشروعات الصغيرة" دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م.
١٤. جمعة، على "دراسة عن الوقف"، القاهرة، المركز العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
١٥. الخطيب الشربيني "مغني المحتاج" بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
١٦. خليل، عبد الرزاق، وهناء، نور الدين "دور حاضرات الأعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة والدول العربية" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة ورقلة، أبريل ٢٠٠٦م.
١٧. الحياط، عبد العزيز "الشركات في الشريعة الإسلامية، والقانون الوضعي" سلسلة الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية (٢) الأردن، المعهد العربي للدراسات المصرفية، ١٩٨٨م.
١٨. الدردير "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير" دون تاريخ.
١٩. الدسوقي، شمس الدين محمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٢٠. دليمة، بركان، وشيراز، حاييف سي حاييف "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ولاية بسكرة" الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ١٨ و ١٩ أبريل ٢٠١٢م.
٢١. رحيم، حسين "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003م.
٢٢. الزحيلي، مصطفى وهبة "عقد الاستصناع" بحث مقدم إلى مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمر السابع المنعقد في جدة في ٧-١٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ، ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م.
٢٣. الزرقا، مصطفى أحمد "عقد الاستصناع" بحث مقدم إلى مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السابع المنعقد في جده في ٧-١٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ، ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م.
٢٤. السالوس، علي "الاستصناع" بحث مقدم إلى مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السابع المنعقد في جدة في ٧-١٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ، ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م.
٢٥. السرخسي "المبسوط" بيروت، دار المعرفة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٦. شلي، نبيل محمد " دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي" مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97، جامعة دبي، ٢٠٠٤ م
٢٧. صندوق النقد العربي " بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - الوضع الراهن والتحديات، الدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق، ٢٠١٧ م.
٢٨. الطرابلسي، إبراهيم بن موسى بن أبي بكر: كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف، القاهرة مطبعة هندية ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م.
٢٩. عبد الرزاق، نذير، والصغير، قراوي أحمد "إعادة بناء المنهج التفكيري لدى مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الملتقى الدولي الثاني لتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، ١٣/١٢ أبريل ٢٠٠٦ م.
٣٠. عبد المحسن، ماجدة إسماعيل "الوقف النقدي: أداة مالية إسلامية جديدة" دون تاريخ.
٣١. عمر، محمد عبد الحليم: "تتمير ممتلكات الأوقاف" دورة: إدارة واستثمار ممتلكات الأوقاف المنعقدة في مدينة الخرطوم بالسودان بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني - ٣ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ الموافق ٤ - ٨ مايو ٢٠٠٨ م.
٣٢. عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد ١٨، مارس ٢٠١٠ م.
٣٣. الفيومي، أحمد بن محمد علي المقرري " المصباح المنير، بيروت، المكتبة العلمية، دون تاريخ.
٣٤. قانون تنمية المنشآت الصغيرة ولائحة التنفيذية رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ م، جمهورية مصر العربية.

٣٥. الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
٣٦. الليثي، عصام محمد علي "ريادة الأعمال في الإسلام: حالة بنك الأسرة (السودان) أنموذجاً" المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن، بريطانيا، ٢٠١٢م.
٣٧. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب "الأحكام السلطانية" مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ط ٢ - ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
٣٨. المحمدي، علي محمد يوسف "الوقف: فقهه وأنواعه" بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول المنعقد بجامعة أم القرى ١٤٢٢هـ، مجلد الوقف مفهومه وفصله وأنواعه.
٣٩. مروة أحمد " الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة" الطبعة الأولى، منشورات جامعة القدس المفتوحة، دون تاريخ.
٤٠. هيثم علي، ماذا تعرف عن حاضنات الأعمال؟ [www.esyria.sy/edaraa/index.php.fevrie](http://www.esyria.sy/edaraa/index.php.fevrie) . ٢٠١٢.
٤١. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، المعايير الشرعية، ٢٠١٠م، المعيار الشرعي رقم ١١ الاستصناع والاستصناع الموازي.

1. "[Venture Investment - Regional Aggregate Data](#)". National Venture Capital Association and PricewaterhouseCoopers. Retrieved 23 April 2016.
2. Abdel Mohsin, Magda Ismail, "The Revival of the Institution of Waqf in Sudan", Al-Awqaf Journal, Kuwait, 2005, p. 44.
3. Abdel Mohsin, Magda, Saiful Azhar, Shaikh Hamzah "Modern Application of Cash Waqf" presented at INCEIF – Kuala Lumpur/ Malaysia as an internal seminar on 23 January 2008.



4. Driessen, Martyn P.; Zwart, Peter S. "[The role of the entrepreneur in small business success: The Entrepreneurship Scan](#)" 2010.
5. Ebbena, Jay; Johnson, Alec (2006). "[Bootstrapping in small firms: An empirical analysis of change over time](#)". Journal of Business Venturing, 21 (6), November, 2006.pp: 851–865.
6. Haidar, J.I . "Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth” Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier, vol. 26(3), September 2012, pp.285–307.
7. Narayanan, V. K.; Colarelli O'Connor, Gina “[Encyclopedia of Technology and Innovation Management](#)” First Edition, John Wiley & Sons,2010.
8. Shane, S. A. “A general theory of entrepreneurship: the individual-opportunity nexus” Northampton, Massachusetts: E. Elgar, 2003.

# أثر التطورات التكنولوجية الحديثة على المعايير المالية والمحاسبية

لهيئة أيوفي

رحاب عادل صلاح الدن أمين<sup>١</sup>

## المخلص

تهدف الدراسة إلى التعريف بأهم إنجازات الهيئة ودورها في إعداد المعايير، مع التركيز على معيارين تحديداً وهما، المعيار رقم (٣٨) التعاملات المالية بالإنترنت، من خلال تقنين استخدام الحوسبة السحابية، وسلسلة الكتل من أجل الارتقاء بالمحاسبة في المؤسسات والبنوك التي تستخدم أو تسترشد بالمعايير، والمعيار رقم (١٣) المضاربة لمسايرة التطورات العالمية نحو المضاربة في العملات الرقمية من خلال وضع هيكل وإطار شرعي لها وعرض فائدة التقنيات الحديثة التي أصبحت ضرورة ملحة في ظل التطورات المعاصرة.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال دراسة معيارين وهما: معيار (٣٨) ومعيار (١٣) لتحديد أوجه القصور والعمل على تحديث وتطوير المعايير.

توصلت الدراسة بعد تحليل المعايير إلى أنه يتوجب تعديل المعيار رقم (٣٨)، وعرض المشكلات المحاسبية المرتبطة بايرادات أنشطة شركات الحوسبة السحابية، وإدخال تكنولوجيا سلسلة الكتل في التعاملات عبر الإنترنت، وإبرام الصفقات لضمان عدم التلاعب والتحرير بالاتفاقيات، كما توصلت الدراسة إلى أهمية تعديل الهيكل العام للعملات الرقمية وإنشاء عملات رقمية مركزية معروفة المصدر، فمن أهم سمات العملات الرقمية أن لكل عملة هدفاً يقدم من خلال ورقة عمل عند ابتكار العملة، فيتحتّم على الدول مواجهة المساوىء من

---

<sup>١</sup> باحثة دكتوراه، كلية التجارة جامعة القاهرة، RehabAdel1991@yahoo.com

العملات الرقمية كغسيل الأموال والإرهاب، والانتفاع بالفوائد التي تحققها في تسهيل وإزالة العقبات بين الدول وتسهيل التجارة وتدفق الأموال من خلال إنشاء عملات رقمية لكل دولة أو عملات رقمية مشتركة بين الدول.

وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد إطار شرعى للعملات الرقمية بدلاً من محاربتها، وتقبلها للاستفادة من منافعها، كما أوصت بضرورة وضع إطار تعريفي للحوسبة السحابية وسلسلة الكتل. وأشارت الدراسة إلى ضرورة مسايرة التطورات التكنولوجية بكل أنواعها والعمل على تطوير وتحديث المعايير طبقاً للمتطلبات البيئية المحيطة.

### الكلمات المفتاحية

الحوسبة السحابية Cloud Computing - سلسلة الكتل Block Chain - العملات الرقمية cryptocurrency

### اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإشارة إلى أهمية تعديل معيارين تحديداً وهما: المعيار رقم (٣٨) التعاملات المالية بالإنترنت من خلال تقنين استخدام الحوسبة السحابية وسلسلة الكتل في الارتقاء بالمحاسبة في المؤسسات والبنوك، والمعيار رقم (١٣) المضاربة لمسايرة التطورات العالمية نحو المضاربة في العملات الرقمية من خلال وضع هيكل وإطار شرعي لها.

### أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أنها:

- ١- أول دراسة تتناول ضرورة تعديل المعيارين (٣٨) و (٣٩) لهيئة أبيوفى، وقد تم اختيار هيئة أبيوفى تحديداً بسبب اعتماد العديد من الدول على المعايير الصادرة منها واستخدام دول أخرى معاييرها أدلة إرشادية.

- ٢- تمثل الدراسة أول دراسة تناقش كلا من الحوسبة السحابية، وتقنية سلسلة الكتل والعملات الرقمية من المنظور الإسلامي.
- ٣- تحاول الدراسة تقريب الفجوة بين معيارين مهمين بالمعايير المالية والمحاسبية هيئة أيوفي والواقع المعاصر.

### المقدمة

في ظل التطور التكنولوجي على المستوى العالمي وتسابق الدول وكبرى المنظمات نحو مواكبة التكنولوجيا المالية والمحاسبية الحديثة، توالى الابتكارات منذ بداية ظهور الحوسبة السحابية واشتقت منها المحاسبة السحابية، وهو ما مثل نقلة نوعية لمنظمات الأعمال وتأثيراً مباشراً وملحوظاً على الناحية التنظيمية والتكليفية. وبعد ذلك ظهرت مؤخراً قضية حازت على الاهتمام العالمي وقسمت العالم والخبراء والاقتصاديين ما بين مؤيد ومعارض، فقد ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من أقوى اقتصاد العالم من الولايات المتحدة في بداية سبتمبر ٢٠٠٨ عندما أعلن بنك ليمان براذرز إفلاسه، وهو من أكبر البنوك بالولايات المتحدة الأمريكية، بسبب ما نتج عن خسائر من الرهن العقاري. وأثار ذلك الذعر في نفوس المودعين والمستثمرين مما ترتب عليه سحب كل العملاء أموالهم من البنوك، ومن هنا جاءت فكرة العملات الرقمية من خلال شخص يدعى ساتوشي ناكوموتو، فاستجاب العالم للفكرة هروباً من الاستثمار غير الآمن وظهرت خلال هذه الفترة تكنولوجيا سلسلة الكتل التي أحدثت طفرة تكنولوجية في العديد من المجالات. وبعد كل هذه التطورات أصبح على عاتق المشرعين ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية ووضع حلول للمشاكل، فالتكنولوجيا سلاح ذو حدين، وكل نقلة تكنولوجية لها مميزاتا وعيوبها، الأمر الذي يستدعي تقنين الوضع المحاسبي والمالي لتلك القضايا السابقة، وهذا ما ستناقشه الباحثة من خلال العرض التالي. وقد قسمت الدراسة إلى مباحث وهي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة، المبحث الثاني: التعريف بدور هيئة أيوبي، المبحث الثالث: المحاسبة السحابية، المبحث الرابع: العملات الرقمية وسلسلة الكتل، المبحث الخامس: دراسة تحليلية لمعياري المعاملات المالية بالإنترنت والمضاربة.

### المبحث الأول: الدراسات السابقة

تابعت الباحثة جميع الدراسات التي آثارت التطورات التكنولوجية الحديثة وعلاقتها بعلم المحاسبة، وذلك لتحديد الفجوة البحثية ودعم أهمية البحث وتغطية نقطة بحثية حديثة لم تنطرق إليها الدراسات من قبل. وتم تقسيم الدراسات إلى مجموعتين كما يلي:

#### المجموعة الأولى: الدراسات ذات الصلة بالحوسبة السحابية

تناولت الباحثة العديد من دراسات تكنولوجيا الحوسبة السحابية، سواء من الجانب التقني أو علاقتها بعلم المحاسبة لما لها من مزايا. وقد اجتاحت أيضاً تكنولوجيا الحوسبة السحابية المجال المصري بعد شيوع استخدامها بالمنظمات، وقد توصلت الباحثة للدراسات التالية:

#### دراسة (أمين، ٢٠١٨)<sup>١</sup>

هدفت الدراسة لتوضيح أهمية صياغة معيار دولي لإعداد التقارير المالية الدولية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بسبب ظهور تطورات تكنولوجية أثرت على المحاسبة بشكل عام. وأشارت إلى المحاسبة السحابية وسلسلة الكتل. وقد أجريت الدراسة من خلال الأطلاع على الدراسات التي ناقشت مدى انتشار التقنيات التكنولوجية الحديثة، وتم وضع إطار نظري للمساهمة في أترء الأبحاث المحاسبية. كما توصلت أهم نتائج الدراسة إلى أهمية

---

١- أمين، رحاب عادل صلاح الدين، (٢٠١٨). أهمية التوجه نحو صياغة معيار للتقنيات التكنولوجية الحديثة لتجنب التهرب الضريبي في ظل ظهور المحاسبة السحابية وسلسلة الكتل. المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة عين شمس. بعنوان الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في ضوء التقارير المالية الدولية IFRS وتأثيراتها الضريبية. بدار الضيافة. ١٥ أبريل.

وضع معيار لتنظيم التقنيات الحديثة والعمل على وضع إطار مفاهيمي للتقنيات المحاسبية لدلالة على أهميتها لعلم المحاسبة.

### دراسة (محمود ورمضان، ٢٠١٧)<sup>١</sup>

سعت الدراسة إلى العمل على تطوير مقاييس ومؤشرات تقييم الأداء للوحدات الحكومية في ظل تكنولوجيا الحوسبة السحابية. تم إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات من الأدب المحاسبي لوضع أسس استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية في الوحدات الحكومية. توصلت أهم نتائج الدراسة إلى ضرورة الانتقال للحوسبة السحابية في المنظمات الحكومية لما لها من أهمية في تحسين وتطوير الأداء الحكومي ودورها في ترشيد الإنفاق ومسايرة التكنولوجيا الحديثة بشكل عام بجانب البعد الاجتماعي نحو إرضاء المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

### دراسة (الصايغ، ٢٠١٦)<sup>٢</sup>

اهتمت الدراسة بمحاولة وضع إطار يساهم في قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية في منظمات الحوسبة السحابية، وتم تطبيق الدراسة على المنظمات المصرية التي تقدم خدمة الحوسبة السحابية. وتوصلت الدراسة إلى قصور النموذج المحاسبي الحالي وعدم ملاءمته للتغير عن محفزات تحقيق القيمة، مما نتج عنه قوائم مالية لا تلي احتياجات

١ - محمود، منصور حامد، رمضان، عماد جابر، (٢٠١٧). مدخل محاسبي مقترح لترشيد نفقات الأداء الحكومي للخدمات الالكترونية في ظل الحوسبة السحابية. المجلد الثامن. العدد الثالث. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*. ٣٣٤-٣٦٠.

٢ - الصايغ، عماد سعد محمد، (٢٠١٦). إطار مقترح لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية في شركات الحوسبة السحابية - دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة بنها*. المجلد الأول، العدد الرابع، ١٤٣-

مستخدميها. وعلى الرغم من المناداة بالإفصاح عن الأصول الفكرية لم يصدر معيار محاسبي، كما أشارت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية في منظمات الحوسبة السحابية يساعد في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية. وأوصت الدراسة اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة بأن تتضمن المعايير قضية الإفصاح عن الأصول الفكرية وضرورة إلزام المنظمات المصرية بذلك.

#### دراسة (جاد الله، ٢٠١٦) <sup>١</sup>

أشارت هذه الدراسة إلى استخدام المحاسبة السحابية في قطاع البنوك بالسودان، وحاولت توضيح السبب وراء هذا التبني. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك اتبعت تكنولوجيا المحاسبة السحابية لما لها من فوائد، حيث تمكن المديرين وأصحاب المنظمات أيضاً من متابعة كافة العمليات التي تتم في أي وقت وبأي مكان مما يسهل تسيير الإجراءات والخدمات.

#### دراسة (ربيع، ٢٠١٦) <sup>٢</sup>

عالجت الدراسة الدور المنوط بالمحاسب الإداري في ترشيد قرار تبني نظم تخطيط موارد المشروع المستندة على الحوسبة السحابية. وقد أجريت الدراسة من خلال أخذ آراء عينة من المنظمات المصرية عن طريق الاستقصاء. وتوصلت أهم نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من المنظمات التي تستخدم نظم تخطيط موارد المشروع إلا أن هناك نسبة كبيرة من المنظمات لا تعرف مفهوم الحوسبة السحابية أو الخدمات والمزايا التي يمكن تقديمها.

<sup>١</sup> جاد الله، عبد الإله القاسم بابكر، (٢٠١٦). بناء حزمة برمجية محاسبية مصرفية للمؤسسات الصغيرة باستخدام خدمة *SaaS* السحابية. رسالة ماجستير. السودان. جامعة النيلين كلية علوم الحاسوب وتقانة المعلومات.

<sup>٢</sup> ربيع، مروة إبراهيم، (٢٠١٦). دور المحاسب الإداري في ترشيد قرار تبني نظم تخطيط موارد المشروع المستندة على الحوسبة السحابية - مع دراسة استطلاعية على الشركات الصناعية المصرية-مجلة المحاسبة والمراجعة.

دراسة (المليجي، ٢٠١٥)<sup>١</sup>

استهدفت هذه الدراسة ظاهرة اتجاه منظمات الأعمال نحو الحوسبة السحابية والعزوف عن الحوسبة التقليدية، وذلك لما لها من مزايا ساعدت منظمات الأعمال من الناحية التنظيمية والإدارية والتكليفية. وناقش الباحث أيضاً مشكلة الاعتراف والقياس والإفصاح عن إيرادات أنشطة منظمات الحوسبة السحابية، وتتمثل أهم مشكلة في توقيت الاعتراف بالإيرادات وقياس قيمته بناءً على دراسة نقدية للمعيار الدولي رقم ١٥ للتقارير المالية تحت مسمى "الإيرادات من العقود مع العملاء"، كما قام بتحليل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية، وكذلك قرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة. وتوصلت أهم نتائج الدراسة إلى ضرورة الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن ممارسة الحوسبة السحابية وأن هناك قصوراً يتطلب إعادة النظر في معايير المحاسبة، فضلاً عن ضرورة تعديل نص قانون الضرائب ليقدم حلولاً للمشكلات المتعلقة بالضرائب المرتبطة بالإيرادات في منظمات الحوسبة السحابية.

دراسة (Dimitriu & Matei, 2014)<sup>٢</sup>

حاولت هذه الدراسة العمل على توضيح مفهوم المحاسبة السحابية من خلال عرضها لمفهومها وأهميتها ومنافعها ومخاطرها، فهي بمثابة إطار نظري يجب أخذه في الاعتبار

<sup>١</sup> المليجي، هشام حسن عواد، (٢٠١٥). مشكلات التحاسب الضريبي عن إيرادات شركات الحوسبة السحابية في ضوء معيار التقرير المالي رقم (١٥) المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء. المؤتمر الضريبي الثاني والعشرون بعنوان: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية. مصر العباسية. يونية. الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب. القاهرة. ١-٢٤.

<sup>٢</sup> Dimitriu, O., & Matei, M. (2014). A new paradigm for accounting through cloud computing. *Procedia economics and finance*, 15, 840-846.



عند محاولة تبني منظمات الأعمال لهذه التكنولوجيا الحديثة لمسايرة أعمالها. وقد توصلت أبرز نتائج هذه الدراسة إلى نجاح المحاسبة السحابية في تخفيض التكلفة بشكل عام لمنظمات الأعمال.

#### دراسة (قابيل، عبد المطلب، ٢٠١٤)<sup>١</sup>

ناقشت هذه الدراسة إمكانية استخدام الحوسبة السحابية في تطوير الإدارة الإلكترونية للخدمات الحكومية، وذلك بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، وإظهار الطفرة التي ستقوم بها الحوسبة السحابية من خلال تقديم حالة عملية. وتوصلت أهم نتائج هذه الدراسة إلى الدور المحوري الذي تؤديه الحوسبة السحابية في المنظمات الحكومية، وبخاصة مصلحة الضرائب من حيث توفير الوقت والتكلفة والحفاظ على أمان وسلامة البيانات وأحكام البيانات والناحية التنظيمية، مثل حصول كل ممول على بطاقة ضريبية تشمل بياناته، وربط الملفات الضريبية للممولين مع منصات تقديم الإقرار الضريبي.

#### دراسة (يوسف، ٢٠١٤)<sup>٢</sup>

أشارت هذه الدراسة إلى الدور المنتظر من الحوسبة السحابية وتوضيح أهميتها بالنسبة لمنظمات الأعمال مع الإشارة أيضاً إلى المخاطر المحتملة من تطبيقها. وتوصلت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك دوافع وراء تبني المنظمات الحوسبة السحابية، وتحديدًا

<sup>١</sup> قابيل، الباز فوزي الباز، عبد المطلب، شيماء أبو المعاطي، (٢٠١٤). إطار مقترح لاستخدام الحوسبة السحابية في تطوير الإدارة الإلكترونية للخدمات الحكومية مع دراسة ميدانية. المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس للمحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة. كلية التجارة جامعة القاهرة. ١١-١.

<sup>٢</sup> يوسف، طه محمد أحمد، (٢٠١٤). إدارة مخاطر منظمات الأعمال في ظل الحوسبة السحابية. الفكر المحاسبي. عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي. ٥٧٩-٥٩٧.

المحاسبة السحابية فهي مشتقة من الحوسبة وتمثل أهم هذه الدوافع في المرونة، وتخفيض التكاليف الخاصة بالبنية التحتية لمنظمات الأعمال.

### المجموعة الثانية: الدراسات ذات الصلة بالعملات الرقمية وسلسلة الكتل

تمثل قضية العملات الرقمية وسلسلة الكتل حدث العصر الحالي، وما بين مؤيد ومعارض ظهرت دراسات تحاول توضيح المفاهيم والقضايا الغامضة وإثراء علم المحاسبة ودعمه لمواكبة أحدث التطورات. وقد توصلت الباحثة للدراسات التالية:

#### دراسة (Rozario & Vasarhelyi, 2018)<sup>١</sup>

أشارت الدراسة إلى تكنولوجيا العقود الذكية المبنية على سلسلة الكتل، حيث تنبأت بأنها ستغير عمليات مراجعة الحسابات التي يجريها المراجعون. وكانت أهم نتائج هذه الدراسة: أن تطبيق العقود الذكية المبنية على سلسلة الكتل سوف يحسن بشكل عام من جودة عملية مراجعة الحسابات وتلبية متطلبات أصحاب المصالح من تقديم تقارير أكثر شفافية، وأن العقود الذكية ستكون عاملاً لتحسين تحليلات بيانات مراجعة الحسابات.

#### دراسة (Li, 2017)<sup>٢</sup>

استهدفت هذه الدراسة مناقشة تكنولوجيا سلسلة الكتل، وهي التكنولوجيا الأساسية للبتكوين الذي يمكن استخدامه من خلال شراء السلع والخدمات وإجراء المعاملات المالية. وتوصلت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن تقنية سلسلة الكتل ستوفر الأمان لما تتسم به من خاصية تشفير المعلومات المخزنة من خلالها، كما أنها تتسم باللامركزية، ولا

<sup>1</sup> Rozairo, A. M., & Vasarhelyi, M. A. (2018). Auditing with smart contracts. *The International Journal of Digital Accounting Research*. 18, 1-27.

<sup>2</sup> Li, Z. (2017). Will Block chain Change the Audit?. *China-USA Business Review*. 16(6), 294-298.

يمكن تحديد مصدرها، بمعنى أنها لا يوجد بها تحكم من قبل جهة أو دولة أو حكومة. وأشارت أيضاً الدراسة إلى أبرز صفة تتسم بها سلسلة الكتل، وهي أن المعلومات المخزنة من خلالها غير قابلة للتعديل مما ينعكس على عملية مراجعة الحسابات وزيادة الشفافية والمصداقية.

#### دراسة (Simoyama et al, 2017)<sup>1</sup>

سلطت هذه الدراسة الضوء على مطلب الشفافية الذي ينادي به أصحاب المصلحة وتفتقر القوانين والمعايير والتشريعات إلى أحكام الرقابة على المنظمات من خلال الضوابط السابقة، وقد ضرب الباحث مثلاً بدولة البرازيل، حيث أشار إلى تساؤل الرقابة المفروضة على الحسابات المقدمة، وأن عملية الاختيار تتم بشكل عشوائي، وأن عرض الحسابات يحدث مرة واحدة في السنة وهذا غير كافٍ، مما ينتج عنه طلب موسمي مع تأخر عالٍ في وقت تقديم التقارير. وتوصلت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن الحل الأمثل هو استخدام التكنولوجيا الناشئة، وهي سلسلة الكتل التي يمكن أن تكون بمثابة حل لجميع المشاكل التي تم طرحها، ويمكن تطبيق هذا الاقتراح في الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الفساد فيها.

#### دراسة (Kokina et al, 2017)<sup>2</sup>

استهدفت هذه الدراسة مناقشة الممارسات المستحدثة في مجال المحاسبة بعد ظهور تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة. وتوصلت أهم نتائج هذه الدراسة إلى التأثير بتكنولوجيا

<sup>1</sup> Simoyama, F. D. O., Grigg, I., Bueno, R. L. P., & Oliveira, L. C. D. (2017). Triple entry ledgers with block chain for auditing. *International Journal of Auditing Technology*, 3(3), 163-183.

<sup>2</sup> Kokina, J., Mancha, R., & Pachamanova, D. (2017). Blockchain: Emergent Industry Adoption and Implications for Accounting. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*. 14(2), 91-100.

سلسلة الكتل وتبنيها أو كما يطلق عليها تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

### دراسة (Maurer, 2016)<sup>١</sup>

حاولت هذه الدراسة مناقشة التكنولوجيا المالية المعاصرة التي يطلق عليها اسم Fintech التي يتم من خلالها تسوية الصفقات وكافة المعاملات المالية مما يحسن من كفاءة العمليات، وبشكل أوضح تناقش الدراسة تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة أو كما يطلق عليها سلسلة الكتل. وأهم نتائج هذه الدراسة أن التعامل من خلال هذه التقنية يحقق أعلى نسبة شفافية دون تدخل العنصر البشري ويمكن تنفيذ مهام أكثر تعقيداً بكفاءة عالية. كما يمكن أن تتاح من خلالها أنظمة العقود الذكية التي ستغير عالم الأعمال.

### التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة بأكملها وضع إطار لتدعيم السبل التكنولوجية الحديثة. وقد بينت دراسة (أمين، ٢٠١٨) ضرورة توجيه الاهتمام نحو التطورات الحديثة، وتعديل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذلك لامتنال وتبني دول عديدة لها على المستوى العالمي، وترى الباحثة أن هذه الفكرة انطلقت من دراسة (الحراسيس والسيالات، ٢٠١٦)<sup>٢</sup> التي أشارا فيها أيضاً إلى ضرورة إنشاء معيار خاص بالتطورات التكنولوجية. وأشارت دراسة (محمود ورمضان، ٢٠١٧) إلى دخول تكنولوجيا الحوسبة السحابية للمنظمات الحكومية، كما ناقشت دراسة (الصايغ، ٢٠١٦) إمكانية وضع إطار يساهم في قياس مستوى

<sup>١</sup> Maurer, B. (2016). Re-risking in Realtime. On Possible Futures for Finance after the Block chain. *BEHEMOTH-A Journal on Civilisation*, 9(2), 82-96.

<sup>٢</sup> الحراسيس، محمد نواف والسيالات، محمد خالد. (٢٠١٦). مدى أهمية صياغة معيار محاسبي دولي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. دراسات العلوم الإدارية الأردن. المجلد الثالث والأربعون. العدد الأول. ٢٣٤-٢٢١.

الإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية، وألقت دراسة (جاد الله، ٢٠١٦) الضوء على تسليح تكنولوجيا المحاسبة السحابية نحو قطاع البنوك بالسودان. وعرضت دراسة (ربيع، ٢٠١٦) الدور المنتظر من المحاسب الإداري في ترشيد قرار تبني نظم تخطيط موارد المشروع باستخدام الحوسبة السحابية. وناقشت دراسة (المليجي، ٢٠١٥) أسباب اتجاه منظمات الأعمال للحوسبة السحابية والعزوف عن الحوسبة التقليدية، وسلطت الضوء أيضاً على أهمية تعديل المعايير وقانون الضرائب المصري. وحاولت دراسة (Dimitriu&Matei, 2014) وضع إطار نظري للمحاسبة السحابية لإثراء المكتبة المحاسبية. وحاولت دراسة (قاييل وعبد المطلب، ٢٠١٤) الاهتمام بالجانب التطبيقي واستكمال دراسة (محمود ورمضان، ٢٠١٧)، حيث قاموا بمناقشة حالة عملية على مصلحة الضرائب، وأوضحت دراسة (يوسف، ٢٠١٤) مزايا ومخاطر المحاسبة السحابية.

ومن العرض السابق للدراسات المتعلقة بالمجموعة الأولى ترى الباحثة أن الدراسات السابقة حاولت الربط بين المحاسبة وتكنولوجيا المحاسبة السحابية، فمنها ما انتقد نقص المعايير المحاسبية وضرورة تغطية تلك الفجوات، ومنها ما أشار إلى دور المحاسب الإداري في تخفيض وترشيد التكاليف من خلال استخدام تكنولوجيا المحاسبة السحابية بمنظمات الأعمال، ومنها ما ركز على قضايا الضرائب؛ وجميعها يصبو إلى ضرورة مواكبة المشرعين والاقتصاديين والخبراء العاملين على وضع المعايير بمزامنة التطورات التكنولوجية وربطها بالمحاسبة.

قامت الدراسات السابقة المتعلقة بالمجموعة الثانية بمناقشة قضية العصر، وهي العملات الرقمية وسلسلة الكتل، وقد لاحظت الباحثة وجود دراسات تقنية تهتم بوصف التكنولوجيا الحديثة ودراسات ذات علاقة بعلم المحاسبة وهو ما ركزت عليه الباحثة في السرد والبحث عن الدراسات السابقة.

فقد أشارت دراسة (Rozario & Vasarhelyi, 2018) إلى تكنولوجيا العقود الذكية المبنية على سلسلة الكتل ودورها في تغيير عمليات المراجعة، وعلى الطريق نفسه ناقش (Li, 2017) تكنولوجيا سلسلة الكتل وأشار إلى أبرز المخاطر المتعلقة بها وحاول الرد عليها، وأوضح العلاقة بينها وبين المحاسبة والمراجعة. وسلط (Simoyama et al, 2017) الضوء على مطلب مهم وهو التمسك بالشفافية والعمل على زيادتها ودعمها من خلال استخدام تقنية سلسلة الكتل واستجابة للآراء المنادية بتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة أو كما يطلق عليها سلسلة الكتل. فقد أبرز (Kokina et al 2017) الممارسات المستحدثة في المحاسبة بعد ظهورها. وحاول (Maurer, 2016) تقريب الفجوة بين الواقع وعلم المحاسبة من خلال الاعتراف بسلسلة الكتل بأنها من التقنيات المالية المعاصرة Fintech.

ومن العرض السابق ترى الباحثة أن الدراسات السابقة قد ركزت على العلاقة بين علم المحاسبة وسلسلة الكتل باعتباره الجانب المضيء، وأهملت العملات الرقمية مع أنها سبب انطلاق تكنولوجيا سلسلة الكتل.

وخلصت الباحثة من خلال ما سبق أن الفجوة البحثية للدراسة الحالية تتمثل في أنها جمعت بين نوعين من التكنولوجيا الحديثة وهي المحاسبة السحابية وسلسلة الكتل، ولم تغفل العملات الرقمية وتحاول الدراسة الوصول إلى أفضل الحلول لاستغلال تلك التطورات. وقد ألفت الضوء أيضاً على أهمية تعديل المعيارين (٣٨) و (١٣) الصادرة عن هيئة أيوفي وذلك لمكانتها في الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي وهو ما ستوضحه الباحثة في المباحث القادمة.

### المبحث الثاني: التعريف بدور هيئة أيوفي

تعدّ هيئة أيوفي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الهادفة إلى الربح، أنشئت بهدف دعم المؤسسات المالية الإسلامية في عام ١٩٩١م بمملكة البحرين وتمثل أهم إنجازاتها العلمية

الهامة في إصدارها ما يقرب من ١٠٠ معيارٍ حتى وقتنا هذا في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، فضلاً عن المعايير المالية والمحاسبية التي أصدرتها هيئة أيوبي واعتمدها البنوك المركزية وعدد من السلطات المالية بوجه عام واعتبار تلك المعايير إلزامية أو إرشادية، وذلك بسبب ما حظيت به الهيئة من دعم من قبل ٤٥ دولة ويمثل أحد أهدافها المهمة في توفير درجة مقبولة من التجانس للممارسات المالية والإسلامية على مستوى دول العالم.

رسالة هيئة أيوبي: تحقيق المعايرة والتجانس بين الممارسات المالية الإسلامية الدولية والتقارير المالية للمؤسسات المالية بالتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها.

رؤية هيئة أيوبي: توفير الأدلة الإرشادية اللازمة لعمل الأسواق المالية الإسلامية وإعداد التقارير المالية بصورة توافق أحكام الشريعة ومبادئها، فضلاً عن وضع معايير موحدة للمؤسسات المالية الإسلامية بما يلائم ويدعم نمو الصناعة وتطورها.

وبشكل عام فقد أصدرت الهيئة ما يلي: ٢ معيار أخلاقي، ٥٨ معياراً شرعياً، ٧ معايير حوكمة، ٢٦ معياراً محاسبياً، ٥ معايير مراجعة. وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك المعايير.

وبعد عرض رسالة ورؤية هيئة أيوبي ومعرفة المهام التي أوكلت إليها، ستوضح الدراسة في الجزء التالي بعض الدول المتبنية لتلك المعايير التي أصدرتها الهيئة.

### اعتماد المعايير الشرعية

تطبق المعايير الشرعية بصفة إلزامية في دول كالحرين وعمان وباكستان والسودان وسوريا، كما تطبق بصفة إلزامية في مركز قطر المالي. وقد اعتمدها كذلك البنك الإسلامي للتنمية، وهو مؤسسة تمويل دولية متعددة الأطراف. وتستخدم المعايير الشرعية أيضاً أساساً للأدلة الإرشادية الشرعية الوطنية في دول مثل إندونيسيا وماليزيا، كما تستخدم أساساً

إرشاديا في دول مثل برناوي ومصر وفرنسا والأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية وقطر وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك في مناطق مثل أفريقيا وآسيا الوسطى وشمال أمريكا، ويستخدمها مركز دبي المالي العالمي كذلك أساسا إرشاديا.

وتتنوع المعايير التي تصدرها الهيئة، فمنها المعايير المحاسبية، ومنها معايير المراجعة والحوكمة والأخلاقيات. وتهتم الهيئة أيضاً بعقد العديد من المؤتمرات والفعاليات لتوضيح وإيصال خبراتها إلى أكبر عدد ممكن من المنظمات والبنوك في جميع دول العالم لتبني المعايير الشرعية.

### معايير المحاسبة

تطبق معايير المحاسبة بصفة إلزامية في دول كالبحرين والأردن وعمان وقطر والسودان وسوريا. كما تطبق بصفة إلزامية في مركز قطر المالي.

وقد اعتمدها كذلك البنك الإسلامي للتنمية، وهو مؤسسة تمويل دولية متعددة الأطراف. وتستخدم معايير الهيئة (معايير المحاسبة) أيضاً أساسا لمعايير المحاسبة الوطنية في دول مثل إندونيسيا وباكستان، كما تستخدم أساسا إرشاديا من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في دول مثل بروناي ومصر وفرنسا والكويت ولبنان وماليزيا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك في مناطق مثل أفريقيا وآسيا الوسطى، ويستخدمها مركز دبي المالي العالمي كذلك أساسا إرشاديا.

### معايير المراجعة والحوكمة والأخلاقيات

لا تشكل معايير المراجعة والحوكمة والأخلاقيات جزءاً من المتطلبات الرقابية الإسلامية، إلا أن هذه المعايير تطبق من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة بصفة اختيارية في مختلف مراكز المالية الإسلامية حول العالم.



وقامت أيوبي العديد من المؤتمرات والفعاليات يذكر منها ما يلي: مؤتمر أيوبي (١٦) للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر أيوبي - البنك الدولي الثاني عشر، مؤتمر أيوبي السنوي الخامس عشر للهيئات الشرعية، مؤتمر أيوبي للعمل المصرفي والمالي الإسلامي السنوي ١١ "المالية الإسلامية في اقتصاد ما بعد النفط"، مؤتمر أيوبي العالمي في المدينة، مؤتمرات أيوبي - البنك الدولي، مؤتمرات الهيئات الشرعية.

وتعقد هذه المؤتمرات من قبل الهيئة لمناقشة الجوانب الشرعية والإسلامية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، ويتم من خلالها تناول أهم القضايا والمستجدات الشرعية في الصناعة المالية الإسلامية بما يدعم نمو الصناعة وتوسعها في مختلف أنحاء العالم. وبعد إيضاح الدور المنوط بهيئة أيوبي، تنتقل الباحثة فيما يلي إلى المبحث الثالث الذي يناقش نشأة الحوسبة السحابية واشتقاق المحاسبة السحابية منها.

### المبحث الثالث: المحاسبة السحابية

يتناول هذا القسم مفهوم المحاسبة السحابية، وهو فكر حديث نسبياً أدى إلى حدوث نقلة نوعية في المحاسبة، وتأثر أيضاً بهذه التكنولوجيا الهيكل التكاليفي. ويتناول هذا القسم نبذة مختصرة عن تكنولوجيا الحوسبة السحابية التي اشتقت منها المحاسبة السحابية.

### نشأة الحوسبة السحابية

تعود فكرة الحوسبة السحابية إلى الستينات من القرن العشرين وتنسب إلى صاحبها جون مكارثي، إلا أن تطبيق تلك الفكرة بدأ عام ٢٠٠٠، وذلك بواسطة منظمة مايكروسوفت ثم جوجل وأبل (الصايغ، ٢٠١٦).

وقد أشارت دراسة (شريف وآخرون، ٢٠١٣)<sup>١</sup> إلى أن الحوسبة السحابية بوجه عام هي فكر المستقبل، ففي ظل التطور السريع والمتعاقب لتكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمي أصبحت تقنية الحوسبة السحابية محل جدل مثار حول المجالات التي سوف تتأثر بها. وبعد الحديث عن نشأة الحوسبة يجب توضيح أبرز المفاهيم التي تناولتها الدراسات السابقة فيما يلي.

### مفهوم الحوسبة السحابية

في ظل ثورة معلوماتية ضخمة ظهرت الحوسبة السحابية لتتوج القرن الحادى والعشرين في حدث غير اعتيادي يحتزل العديد من التكاليف ويوفر المزيد من الجهد والوقت ومن ثم كان بمثابة ثورة تكنولوجية.

وقد عرفها (شريف وآخرون، ٢٠١٣) على أنها فكر لتقديم الخدمات التكنولوجية بمراكز تسمى السحابة، وذلك باستخدام برمجيات من الإنترنت، ويقوم المستخدم بنقل عملية المعالجة من جهازه الشخصي إلى الأجهزة أو السيرفرات الخاصة بمزود خدمة السحابة عبر الإنترنت، وذلك من أي مكان وفي أي وقت، ويتم حفظ الملفات في السحابة مقابل تكلفة للخدمة.

وعرفها (الصايغ، ٢٠١٦) أنها عبارة عن اتفاق بين مزود الخدمة والعميل بهدف توفير خدمة وهي الوصول للموارد الحاسوبية عبر الإنترنت بمقابل مادي متفق عليه. وترى الباحثة أنه يمكن تعريف الحاسبة السحابية على أنها تكنولوجيا مستحدثة تقدمها المنظمات المختصة للعملاء على حسب استخدامهم، حيث توفر لهم ما يلزمهم من

<sup>١</sup> شريف، وفاء عبد العزيز، وحسن، محمد عبد الهادي، وكردى، سميرة عبد الله، والياقي، وفاء عبد البديع، (٢٠١٣). فاعلية أوعية المعرفة السحابية ودورها في دعم نظم التعليم الإلكتروني وتنمية البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي الثالث للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، المملكة العربية السعودية.

برامج من خلال السحابة التي يستأجرها العميل، ويحاسب كل عميل على حسب استهلاكه.

وبعد عرض أبرز التعريفات ووضع تعريف مبسط للحوسبة السحابية يتحتم معرفة الأطراف الأساسية التي يشملها نموذج السحابة في الجزء التالي.

### الأطراف الأساسية في نموذج السحابة

أشارت دراسة (سليمان، ٢٠١٤)<sup>١</sup> إلى وجود خمسة أطراف أساسيين لاستخدام الحوسبة السحابية، وهي ما يلي:

- مستخدم السحابة Cloud Consumer: وهو الشخص المستخدم أو المنظمة التي تستخدم الخدمة من مقدم خدمة السحابة.

- مقدم خدمة السحابة Cloud Provider: هو مقدم الخدمة للعملاء أو المنظمات بمقابل مادي.

- سمسار السحابة أو الوسيط Broker: هو حلقة الوصل بين المستخدم ومقدم الخدمة، وهو الذي يضمن حل العوائق وفاعلية وسرية الخدمة المقدمة.

- مراجع الخدمة Cloud Auditor: هو المسؤول عن التحقق من جودة الأداء والأمان والسرية.

- ناقل الخدمة Cloud Carrier: وهو المنظمة المسؤولة عن نقل البيانات للسحابة.

---

<sup>١</sup> سليمان، محمود عادل، (٢٠١٤). دعم طموحات مهنة المحاسبة ضرورة المواءمة مع الاتجاهات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات. المؤتمر العربي السنوي العام الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح. بغداد جمهورية العراق ١٦-١٧ أبريل.

- وبعد إيضاح أطراف الحوسبة السحابية يجب التفرقة بين أنواع السحابات المتاحة للحكومات والعملاء بشكل عام كما سيتم عرضه بالجزء التالي.

### أنواع السحابات

تنقسم الخدمات السحابية المقدمة للأشخاص أو المنظمات أو الجهات الحكومية

إلى عدة أنواع تم حصرها من خلال الدراسات السابقة فيما يلي:

- سحابة عامة Public Cloud: وفيها تكون الخدمات مفتوحة بشكل عام، على سبيل المثال الحكومة الإلكترونية، إلا أن من ضمن مخاطرها تعرضها للهجوم بواسطة قراصنة الإنترنت للاختراق، والحل لتلك المشكلة هو التأمين الجيد.

- سحابة مشتركة Community Cloud: وفيها تقدم خدمة الحوسبة السحابية لجهتين لهم الهدف نفسه ويسعيان إلى تحقيقه.

- سحابة خاصة Private Cloud: وفيها تكون الخدمة مقدمة لوحدة واحدة فقط.

- سحابة هجينة Hybrid Cloud: وفيها تكون الخدمات مقدمة من مزودي الخدمة، وهي عبارة عن مزيج من السحب العامة والخاصة، وهذا النوع هو الأكثر انتشاراً بين السحب السابقة (قاييل، عبد المطلب، ٢٠١٤).

وبعد عرض أنواع السحابات التي يمكن استئجارها من مزودي الخدمة ناقش في

الجزء التالي ما أشارت إليه دراسة سابقة من خصائص المنظمات المقدمة للخدمة.

### خصائص المنظمات المقدمة لخدمة الحوسبة

نتيجة للجدال حول كيفية الاعتراف بالمنظمات مقدمة الخدمة، وما هي أسس

وخصائص اعتماد تلك المنظمات، طرح هذه المشكلة المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا

(National Institute of Standards and Technology (NIST). وأشارت دراسة

(الصايغ، ٢٠١٦) إلى خمس خصائص أساسية يلزم توافرها في المنظمات التي تزاول الحوسبة السحابية بصفتها مقدمة للخدمة للعملاء:

١- أنها خدمة ذاتية حسب الاستهلاك: بمعنى أن العميل يستطيع الطلب والاستهلاك في أى وقت كيفما يشاء ودون تدخل أو احتياج لدعم فني.

٢- الوصول العريض للشبكة: لا يتطلب من العميل سوى توافر إنترنت للوصول للخدمات والتطبيقات.

٣- تجميع الموارد: مما يساعد في خفض التكاليف فعادة ما يتم تجميع الموارد التي تتيح لمزودي الخدمات السحابية من زيادة كثافة أنظمتهم واستضافة جلسات افتراضية متعددة على نظام واحد.

٤- المرونة السريعة: حيث يمكن بسهولة توسيع البيئة السحابية مما يلي احتياجات المستخدمين.

٥- الخدمة مقاسة أو محسوبة: حيث يقاس الاستخدام الفعلي للخدمة من خلال مقاييس مختلفة كالوقت المستخدم وعرض النطاق الترددي.

وبعد محاولة حصر أهم خصائص المنظمات مقدمة خدمة الحوسبة السحابية نعرض فيما يلي التفرقة بين نماذج خدمات الحوسبة.

### نماذج خدمات الحوسبة السحابية

من خلال عرض ودراسة الدراسات المتعلقة بالجانب التقني الذي تناوله (الصايغ، ٢٠١٦ . محمود ورمضان، ٢٠١٧) تبين وجود نماذج للخدمات الأساسية التي يمكن تقديمها عن طريق الحوسبة السحابية وهي كالتالي:

١- خدمات البنية الأساسية (Infrastructure as a service (IaaS) : حيث إنها تمثل

البنية الأساسية الأصلية التي تبنى عليها الحوسبة السحابية، وتتكون من عدة

خدمات، وهى (الشبكات-المساحات التخزينية-النسخ الاحتياطية- قواعد البيانات) وتشبه في عملها المرافق العامة كالكهرباء على سبيل المثال، التي يتم استخدامها عند الحاجة فقط دون امتلاكها ولا يمكن التحكم فيها، وتوكل عملية صيانتها إلى المختصين الأخرن لمقدمى خدمة السحابة وليس المستخدم.

٢- المنصة (Platform as a Service (Paas): خدمات المنصة وهي المستوى الثاني الأكثر تطوراً أو الطبقة الوسطى من تكنولوجيا الحوسبة السحابية، وفي الغالب يتم استخدامها من قبل المبرمجين والمطورين وتمكنهم من نشر تطبيقاتهم، ومن أمثلة هذا النوع من الخدمات (تطبيقات جوجل، تطبيقات مايكروسوفت).

٣- خدمات البرمجيات (Software as a Service (SaaS): هو عبارة عن نموذج توزيع البرامج وذلك عن طريق تطبيقات يتم استضافتها من قبل مزود الخدمة ويكون لدى المشتري حق الوصول إلى البرنامج من خلال الشبكة ويوكل إلى المستخدم هنا الإنفاق على البنية التحتية والأجهزة، وتمثل هذه الطبقة أعلى طبقة في الحوسبة السحابية.

وفي ختام هذا المبحث، وبعد محاولة وضع إطار عام نظري للحوسبة السحابية وتغطية أهم النقاط التي تمكن منظمات الأعمال من الاسترشاد ومعرفة مزايا الحوسبة السحابية، ننتقل إلى المبحث الرابع لمناقشة الطفرة التكنولوجية التالية التي ظهرت بعد الحوسبة السحابية، وهي العملات الرقمية وتكنولوجيا سلسلة الكتل.

### المبحث الرابع: العملات الرقمية وسلسلة الكتل

أثارت مسألة العملات الرقمية الجدل حولها بسبب إتاحة بعض الدول العملات الرقمية، وإجراء بعض العمليات التجارية مقابل تحصيل البتكوين، وإمكانية سداد الضرائب المستحقة من خلال العملات الرقمية، مما أثار النقاش حول مدى مشروعية تلك العملات.

## نشأة العملات الرقمية

تم الإعلان عن أول عملة رقمية، وهي عملة البتكوين، عام ٢٠٠٩ بناءً على ورقة عمل تم تقديمها من شخص يدعى Satoshi Nakamoto حيث طرح عملة البتكوين وهي عملة معماه مشفرة (منتدى الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٨).<sup>١</sup>

وتعدّ تقنية ال Block Chain من أبرز التطورات على المستوى العالمي، ولكنها مازالت تأخذ الطابع غير الرسمي وبمحااجة ماسة إلى وضع إطار مفاهيمي لمصطلحات علم سلسلة الكتل، ودمجها في العلوم والمجالات التي تستخدمها، فقد برزت العديد من الكتابات التي تأخذ الطابع الفني والتقني إلا أن المجال المحاسبي مازال يفتقر انعكاسات تكنولوجيا سلسلة الكتل عليه (de Krufijff & Weigand, 2017).

أشارت دراسة (de Krufijff & Weigand, 2017)<sup>٢</sup> إلى أهمية دمج وقبول تقنية سلسلة الكتل في الصناعات القائمة، وسعت الدراسة إلى وضع مفاهيم أساسية لتفسير التقنية وتعزيز فهمها، ولعل أبرز الصناعات المناضلة من أجل تطوير نطاقها هي الصناعة المالية، فقد أجريت أبحاث لتحسين كفاءة الصناعة لمالية تكنولوجيا سلسلة الكتل التي التف العالم بأكملها حولها.

إلا أن ذلك لا يعني اقتصار تكنولوجيا سلسلة الكتل، وعلى الصناعة المالية، فقد امتدت كأبي تكنولوجيا ناشئة إلى مجموعة من الصناعات، وعلى سبيل المثال وليس الحصر (التأمين، الرعاية الصحية، الخدمات اللوجستية، سلسلة التوريد أو الإمداد)، مما حتم على

<sup>١</sup> بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي الصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨.

<sup>٢</sup> de Kruijff, J., & Weigand, H. (2017, June). Understanding the block chain using enterprise ontology. In *International Conference on Advanced Information Systems Engineering*. Springer, Cham. 29-43.

أصحاب الأعمال ومديري المشروعات والهيئات والمنظمات بشكل عام توجيه الاهتمام نحو تكنولوجيا سلسلة الكتل (Milani et al, 2016)<sup>١</sup>.

بعد عرض نشأة العملات الرقمية وما نتج عنها من شيوع استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في العديد من المجالات، تركز الدراسة الحالية على الدور الذي تضطلع به الصناعة المالية. وومع زيادة شيوعها ظهرت انتقادات بعض الباحثين للعملات الرقمية فيما يلي:

### العيوب الشائعة للعملات الرقمية

- ناقشت العديد من الدراسات العيوب والمزايا، وقد جمع (منتدى الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٨) في بيانه الصادر عدة ملاحظات تدين العملات الرقمية وهي:
- صنّف البتكوين في عدد من البلدان بأنه ذو مخاطر مرتفعة، وذلك استناداً إلى التقلب الحاد في قيمة العملة خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠١٧، فبعد أن ارتفعت من ١٣٠٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠٠ دولار تراجعت مرة أخرى دون وجود مبرر واضح.
  - يمكن لأي شخص أو جهة أن يقوم بالتنقيب من خلال الاتجار بالعملة المبنية على سلسلة الكتل كعملة البتكوين، كما أن تكوين مجموعات للمشاركة في التنقيب يقلل فرص المنقبين المستقلين بالمقارنة بالمجموعات.
  - لا يمكن أن ننسب أي عملة رقمية لأي دولة أو جهة حكومية، وهو ما يجعل العملات الرقمية مختلفة عن النقود الائتمانية المعاصرة.
  - لا يخضع البتكوين أو العملات الرقمية بأي شكل إلى جهة أو وسيط.
  - من المحتمل إلغاء قطاع البنوك كلياً من تحويل الأموال.

<sup>1</sup> Milani, F., Garcia-Banuelos, L., & Dumas, M. (2016). Block chain and business process improvement. www. Bptrends.com. 1-4.



- ارتفاع تكاليف التنقيب سواء المتعلقة بالأجهزة أو الطاقة التي تستهلكها والوقت المبذول في عملية التنقيب.
- رواج المعاملات غير القانونية أو غير المشروعة، فقد قدّر أحد الباحثين بأستراليا حجم المعاملات غير القانونية في (الجنس، والمخدرات، والأسلحة) بنسبة تقترب من ٥٠%. وبشكل عام فقد لخص كل من (Nahorniak et al, 2016)<sup>1</sup> نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات على شكل مصفوفة SOWT (مصفوفة التحليل الرباعي الإستراتيجي) لدراسة السوق كما يلي:

جدول رقم (١): مصفوفة التحليل الرباعي الإستراتيجي

نقاط القوة	نقاط الضعف
- انخفاض تكلفة المعاملات فلا يوجد بنوك أو رسوم أخرى.	- تبادل العملات الرقمية مثل (البتكوين) عرضة للقرصنة.
- اختزال وقت المعاملات والسرعة في الأداء.	- عدم اليقين بشأن التنظيم بسبب اللامركزية.
- ضمان التأكد من استلام الأموال المدفوعة بالفعل وليس بشكل صوري.	- البتكوين غير مقبول بشكل واسع، وكذلك غيره من العملات الرقمية، أو بمعنى أوضح، تضائل ثقافة العملات الرقمية على مستوى العالم.
- غياب الوسطاء.	- لا حماية للمشتري.
- أمن البيانات الشخصية للعملاء	
- فاعليات الناتجة عن التعامل بالعملات	

<sup>1</sup> Nahorniak, I., Leonova, K., & Skorokhod, V. (2016). Crypto currency in the context of development of digital single market in european union. *InterEU law east: journal for the international and european law, economics and market integrations*, 3(1), 107-124.

<p>-لا ضمان للتقييم. -مستقبل غامض.</p>	<p>الرقمية لا تترك خلفها أي أثر ولا يمكن تزييفها. -تدخل محدود من قبل السلطات العامة.</p>
<p><b>التحديات</b></p> <p>-إمكانية غسيل الأموال. -إمكانية استخدامه في الأعمال غير المشروعة مثل تجارة السلاح والمخدرات. -استخدام العملات الرقمية لتمويل الإرهاب. -استخدام العصابات الدولية للعملات الرقمية لتنفيذ مخططات تضر الدول.</p>	<p><b>الفرص</b></p> <p>-شفافية المحاسبة عن العمليات التي تتم بالعملات الرقمية، وهو ما يحتاجه مجتمع الأعمال لتجنب التزييف بالوثائق والمستندات. -المساهمة في النمو الاقتصادي. -إمكانية إنشاء سوق رقمية موحدة وقد طرح الاتحاد الأوروبي الفكرة من قبل. -الاستثمار في العملات الرقمية (سوق جديدة واعدة). -ارتفاع شهرة العملات الرقمية بخاصة (البتكوين) لدى المضاربين ورجال الأعمال مما يزيد من الاستثمار به.</p>

المصدر: (Nahorniak et al, 2016)

وبعد الحديث عن العملات الرقمية وذكر التخوفات العالمية التي أثرت في المجتمع الدولي وتحديد أهم نقاط القوة والضعف الفرص والتحديات، فإن التسلسل المنطقي يقودنا إلى مناقشة مفهوم سلسلة الكتل، وهي التكنولوجيا التي بنيت عليها العملات الرقمية، وتحديدًا البتكوين.

## مفهوم سلسلة الكتل

حاولت العديد من الدراسات وضع تعريف لسلسلة الكتل، وتمثلت أبرز تلك

التعريفات ما يلي:

أشار كل من (Apte & Petrovsky, 2016)<sup>1</sup> إلى تعريف سلسلة الكتل على أنها نظام توزيع يحتفظ بسجل ثابتٍ على الإنترنت دون تزييف من خلال الترميز على أساس التشفير من خلال خوارزمية وحسابات يصعب فكها وقرصنتها.

وعرفت سلسلة الكتل أيضاً (Maurer, 2016) على أنها قاعدة البيانات القائم عليها نظام البتكوين، وهو عبارة عن دفتر رقمي موجود على الإنترنت وغير خاضع لنقطة تحكم، ويتم تحديث دفتر الأستاذ بشبكة ال Block Chain بعد ترحيل المعاملات إلى الشبكة، ولا يمكن فقد أي عملية، فهو بمثابة سجل دائم، وهو ما يقلل احتياج الأشخاص والمنظمات بشكل عام إلى المراجعة الخارجية.

وقام (Kokina et al, 2017) بتعريف سلسلة الكتل على أنها مجموعة من السجلات لدفتر الأستاذ وتعمل بشكل رقمي من خلال الإنترنت ولا يمكن تحريفها، لذلك توفر سلامة وحماية للمعلومات وتستخدم من خلال الشبكات الموزعة بين الأطراف دون الحاجة إلى دخول طرف آخر للتحقق من المعلومات.

وترى الباحثة أنه يمكن تعريفها بأنها التقنية القائم عليها فكرة التداول للبتكوين، وقد استخدمها فيما بعد الفريق الذي قدم ورقة عمل لعملة الإيثريوم وذاع صيتها في الفترة الأخيرة بسبب استغلالها في العديد من المجالات، أبرزها المحاسبة، ويطلق عليها أحياناً في بعض الدراسات تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة.

<sup>1</sup> Apte, S, & Petrovsky, N. (2016). Will block chain technology revolutionize excipient supply chain management?. *IPEC- Americas Inc. j. Excipients and food cbem.* 7(3). 76-78.

وبعد عرض مجموعة من المفاهيم التي تناولتها بعض الدراسات السابقة فيما يلي نعرض التطور والسلسلة الزمنية التي مرت بها سلسلة الكتل.

### التطور الزمني لتقنية سلسلة الكتل

أشارت العديد من الدراسات، ومنها على سبيل المثال (Kokina et al, 2017)، إلى التطور على الصعيد العالمي في الاعتراف بتقنية أو تكنولوجيا سلسلة الكتل كما يلي:

جدول (٢): تطور تقنية سلسلة الكتل

السنة	الحدث
٢٠٠٨	قام ساتوشي ناكاموتو، وهو شخص مجهول، بتقديم ورقة عمل للعالم تناقش فكرة ال Bitcoin، وهو أول عملة رقمية ومن هنا انطلقت تقنية سلسلة الكتل block Chain باعتبارها التكنولوجيا الأساسية لإدارة ال Bitcoin.
٢٠١٣	-أدركت الصناعة المالية أهمية تقنية سلسلة الكتل، وتم استخدامها بشكل منفصل عن ال Bitcoin للأغراض المالية. -قام بنك Fidor بتجريب تبادل العملات الرقمية واستخدام ال block Chain لتنفيذ التحويلات المالية بشكل أسرع بصفة عامة.
٢٠١٤	-تأسست R3 وهي شركة تكنولوجيا ال block Chain، وتم تكوين كونسورتيوم للبحث والتطوير Consortium for research لاستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل في الخدمات المالية، واجتاحت أكثر من ٨٠ منظمة مالية.
٢٠١٥	-في يوليو قام بنك Deutch Bank بتحصيل المقبوضات والمدفوعات

<p>عن طريق تكنولوجيا سلسلة الكتل بهدف تحسين العمليات التجارية التي يقدمها.</p> <p>- حاول بنك Citi Bank إطلاق ثلاثة أنظمة لتقوم بنشر تقنية سلسلة الكتل.</p> <p>- أشار بنك BNP Paribas إلى أن المعاملات التجارية ستكون أسرع وأدق عند استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل.</p> <p>- أشار SCD CIO إلى أحد أوجه الاستفادة من تكنولوجيا سلسلة الكتل، وهي انخفاض التكاليف وزيادة الشفافية والثقة.</p> <p>- في أكتوبر كشفت NASDAQ عن منصة مستحدثة شيدت على أساس تقنية سلسلة الكتل.</p> <p>- تعاونت Visa مع DocuSign لاستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل والاستفادة من ميزة العقود الذكية.</p> <p>- في ديسمبر تم إطلاق مشروع Hyperledger المدعوم من منظمة Linux الذي تم إطلاقه بهدف إنشاء معايير مرتبطة بتكنولوجيا سلسلة الكتل لتطوير الحسابات على أساس المصادر المفتوحة والعمل على تطوير تكنولوجيا سلسلة الكتل في الصناعة بوجه عام.</p>	
<p>- في أغسطس اجتمعت شركات المحاسبة الكبرى (Big4, KPMG, American Institute of Certified Public Accounts (AICPA) المعهد الأمريكي للمحاسبين مع (Ernst &amp; Young, Deloitte, PWC لتقديم حلول تكنولوجيا سلسلة الكتل في المحاسبة.</p>	<p>٢٠١٦</p>
<p>- تم تلقي مبلغ ١٠٧ مليون دولار أمريكي لتمويل منظمة R3 من عدة</p>	<p>٢٠١٧</p>

<p>مستثمرين.</p> <p>- في يناير قامت Deloitte بتأسيس فريق Deloitte Rubix الذي يعمل فقط على تطبيقات ال Blockchain في Deloitte, Toronto.</p> <p>- أعلنت Deloitte عن افتتاح أول مختبر لها في مدينة نيويورك.</p> <p>- في فبراير أعلنت Deloitte أنها قامت بإجراء عمليات المراجعة بنجاح من خلال تكنولوجيا ال Blockchain ولديها ٩ فرق تطويرية تضم أكثر من ٥٠٠ فرد من ٣٠ دولة.</p> <p>- في فبراير أعلن KPMG عن توقيع عقد لسلسلة الكتل بالتعاون مع Microsoft.</p> <p>- قامت مجموعة PWC بدعم تقنية سلسلة الكتل عبر أعمالها بسويسرا.</p> <p>- أبريل تم إطلاق منصة Ey سلسلة OPS وتفتتح معملا لسلسلة الكتل في مدينة نيويورك.</p> <p>- في يونيو تم إطلاق مؤتمر ائتلاف سلسلة الكتل في المحاسبة The Accounting Blockchain Coalition Conference (ABCC) وهي منظمة تنمي قدرات أعضائها في تكنولوجيا سلسلة الكتل من الناحية المحاسبية.</p>	
--	--

المصدر: إعداد الباحثة

وبعد الحديث عن مراحل التطور الزمني لسلسلة الكتل من بداية نشأتها وارتباطها بعملة البتكوين حاولت الباحثة رصد الاهتمام العالمي ومدى التأييد والمعارضة بالدول على المستوى العالمي كما سيتم عرضه فيما يلي.

### مدى الاعتراف الدولي بالعملات الرقمية

ما بين مؤيد ومعارض انقسمت الدول في رؤيتها لقضية العملات الرقمية، وتم حصر مواقف بعض الدول من عدة دراسات، وهي ( منصة رواق، ٢٠١٨). تعرف على مستقبل العملات الرقمية، (٢٠١٦. حامد)، (٢٠١٤. Nahorniak et al, 2016) فيما يلي:

جدول (٣): الموقف الدولي تجاه العملات الرقمية

الدولة	موقفها تجاه العملات الرقمية
كرواتيا	في ٦ ديسمبر ٢٠١٣ أجرى البنك الوطني الكرواتي مناقشة حول تداول العملات الرقمية، وخلص إلى أن البتكوين غير قانوني وأن استخدامه غير قانوني حالياً، ولكن يمكن استخدامه والاعتراف به فيما بعد.
استونيا	حددت هيئة الضرائب الاستوائية موقف الحكومة من عمل ال Bitcoin وأشارت إلى أن استخدامه تم على نطاق واسع وأصبح من وسائل الدفع والدخل وأن المعاملات التي تجري من خلاله ستخضع للضريبة، ومع ذلك ليست هناك لائحة حكومية بشأن هذه القضية.
فنلندا	عام ٢٠١٤ صرح المجلس المركزي الفنلندي للضرائب Central Board of Taxes (CBT) بتوجيه ضريبة قيمة مضافة للخدمات المصرفية والمشتريات التي تتم عن طريق البتكوين، وعلى الرغم من ذلك فقد أشار

<sup>١</sup> منصة رواق. (٢٠١٨). كيف تبدأ استثمارك في العملات الرقمية. <https://www.rwaq.org>. متاح بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦.

<sup>٢</sup> حامد، محي الدين، (٢٠١٤). عملة بيتكوين الإلكترونية. المال والاقتصاد بنك فيصل الإسلامي السوداني. العدد السادس والسبعون. ص ٦٢-٦٤.

	المجلس إلى أن البتكوين لا يستوفي الشروط القانونية ليتم اعتباره شكلاً من أشكال الدفع الإلكتروني.
فرنسا	يونيو ٢٠١٤ أصدر البنك المركزي الفرنسي تقريراً عن البتكوين يحذر فيه من مخاطر العملات الرقمية، وأنه لا يمكن اعتبار البتكوين عملة حقيقية وذلك احتكاماً إلى القوانين الفرنسية الحالية.
ألمانيا	في ديسمبر ٢٠١٣ اعترفت ألمانيا بعملة البتكوين، ولكنها أشارت إلى أنه لا يمكن اعتبارها عملة إلكترونية بل هي بمثابة أموال خاصة.
اليابان	قامت اليابان بإعطاء مطلق الحرية لمواطنيها للخيار ما بين تحويل جزء من الراتب الشهري للمواطن إلى العملات الرقمية أم لا.
شرق آسيا	في طريقها نحو الاعتراف بالعملات الرقمية.
أمريكا الجنوبية	في طريقها نحو الاعتراف بالعملات الرقمية.
الإمارات	تم قبول العملات الرقمية أول مرة في مطعم وصراف آلي بدبي، كما تم توجيه الاهتمام للعملات الرقمية في منتدى دافوس والقمة العالمية للحكومات بدبي وأهمية المكانة التي تتخذها العملات الرقمية.
أمريكا	حكم القضاء الأمريكي بأحقية إطلاق لفظ عملة على البتكوين، وإمكانية خضوعها إلى تنظيم حكومي، ومع ذلك لم تعترف الولايات المتحدة بها، لأن الاعتراف بالعملة سيكون سبباً لتنظيمها، وهذا ما يتعارض مع أحد مميزاتا وهي اللامركزية، فهبلاً تتبع أي حكومة أو دولة.
الأردن	تم قبول العملات الرقمية لأول مرة في مقهى بالأردن.
فلسطين	تم قبول العملات الرقمية لأول مرة في منظمة أنظمة معلومات.



الكويت	أصبح سوق السفير من أوائل الأسواق في الكويت والشرق الأوسط تقبل البتكوين في تعاملاتها.
روسيا	تستعد لتبني البتكوين لكن تحت سيطرتها الكاملة، فقد شرع (بوتين) بعدة إجراءات بعد تحريم المتاجرة بالبتكوين وفرض عقوبات قد تصل للحبس.
الهند	حذرت من المخاطر المتوقع حدوثها بسبب العملات الرقمية، وأنه يمكن استخدامها في التهرب من الضرائب وغسيل الأموال أو تمويل العمليات الإرهابية.
نيوزلاندا	ترى أن العملات الرقمية سيكون لها سوق عالمي.
اندونيسيا	قامت بحظر العملات الرقمية لحماية عملتها.

المصدر: إعداد الباحثة

وبعد عرض الموقف العالمي لعدد من الدول ستشير الباحثة إلى قضية تحصيل الضرائب عن الأرباح المحققة من العملات الرقمية لحفظ حق الدول وتجنب التهرب الضريبي ومحاولو المساواة بين كافة المستثمرين، سواء في العملات التقليدية عن طريق المضاربة في الأسهم أو العملات الرقمية من خلال السوق الجديد الذي اقتحم عالم الأعمال في الأونة الأخيرة. وفيما يلي عرض لوجهة نظر بشأن ضرائب العملات الرقمية.

### الآراء المثارة حول قضية العملات الرقمية والضرائب

حاولت دراسة (Bal 2014) <sup>1</sup> السع d نحو إمكانية إخضاع الأرباح المحققة من الاتجار بالعملات الرقمية لضرائب الدخل، فقد أشارت إلى أن فرض القوانين الضريبية في

<sup>1</sup> Bal, A. (2014). Should Virtual Currency Be Subject to Income Tax?. *International Bureau for Fiscal Documentation (IBFD)*. 1-18.

مختلف دول العالم بالرغم من وجود اختلافات كبيرة في القواعد الضريبية من دولة إلى أخرى إلا أن المبادئ متقاربة.

وبعد البحث والتحليل حول قضية العملات الرقمية اتضح أن هناك ثلاثة أنواع من الأنشطة قد تؤدي إلى زيادة الدخل، وقد تكون ذات صلة بضريبة الدخل وينتج عنها ارتفاع الضريبة المحصلة، وهي:

- ١- بيع السلع وتقديم الخدمات مقابل الحصول على العملات الرقمية.
  - ٢- توليد العملة الافتراضية من خلال إجراء عمليات التعدين من قبل المعدنين.
  - ٣- الاحتفاظ بالعملات الرقمية على المدى الطويل بهدف الاستثمار.
- وقد استندت الأسس السابقة إلى أن جميعها ينتج عنها احتمالية تحصيل الضريبة إلا أن (Bal,2014) متأثراً بوجهه نظر Adam Smith خلال ثورة الأمم، أشار إلى أربع مسلمات رئيسية ينبغي أن يستند إليها النظام الضريبي وهي:

١- الإنصاف: أن المبدأ الأساسي لضريبة الدخل الشخصية هو مبدأ القدرة على الدفع، وبما أن لدى المواطن مقدرة على الاستثمار بما يعني تدوير مبالغ زائدة للربح فيجب على الدولة تحصيل الضرائب.

٢- الثقة والمرونة: يتطلب النظام الضريبي وجود قواعد واضحة حتى يتمكن دافع الضرائب من فهم وتوقع العواقب الضريبية، إلا أن الباحثة ترى أن هذه النقطة مازالت غامضة بسبب تضارب الآراء، ويجب حسم القضية في أقرب وقت وتوضيح الموقف النهائي لكل دولة تجاه العملات الرقمية.

٣- المرونة والمنفعة الإدارية: تطبق الحكومات قوانين عامة تكلف بها، ويجب وضع قوانين تنظم الاتجار والمضاربة في العملات الرقمية، لأن ذلك يترتب عليه فيما بعد إنشاء نظام

ضريبي يتسم بالفعالية والكفاءة والبساطة في التطبيق دون جدال وخلافات في الآراء، لتجنب حدوث تهرب ضريبي نتيجة الافتقار إلى قوانين مرنة تتسم بالشفافية والوضوح.

٤- الحياد: كثيراً ما تتدخل الحكومات في اختيارات المواطنين إلا أنه يجب أن لا يجبر المواطنون على اتخاذ أي تدابير إجبارية تخوفاً من عقوبات مالية قد تفرضها النظم الضريبية فيجب أن تتخذ الحكومات دوراً محايداً نحو النظام المالي التقليدي ونظام العملات الرقمية.

إلا أن الباحثة ترى أنه يصعب اتخاذ مثل هذا الإجراء في الوقت الحالي خوفاً من عدم مركزية العملات الرقمية وإمكانية استخدامها في أعمال قد تضر أمن واقتصاد البلاد إذا اتاحت الحرية المطلقة دون حدود.

وبعد عرض الرأي الأرجح من وجهة نظر الباحثة حول فرض الضرائب على العملات الرقمية سنناقش فيما يلي العلاقة بين سلسلة الكتل وعمليات المراجعة.

### العلاقة بين سلسلة الكتل وعمليات المراجعة

من العرض السابق للتطور التقني في سلسلة الكتل يتضح لنا اهتمام أكبر مكاتب المحاسبة بإدخال أحدث التقنيات التكنولوجية كما أشارت دراسة (Kokina et al, 2017) وأكدت عليها دراسة كل من (Rozario & Vasarhelyi, 2018) فبعد التحولات الرقمية انعكس ذلك على البيانات التجارية وتحتّم على منظمات الأعمال المضي الإجماعي نحو العالم الإلكتروني وتعديل الممارسات والتعلم على نحو يناسب التغيرات، فقد أشارت الدراسات إلى أهمية العقود الذكية ودور تقنية سلسلة الكتل بشكل عام فيما قد يحدث من تغيير مرتقب على عمليات مراجعة الحسابات، منها منع تعطيل وتأخير عمليات مراجعة الحسابات والكشف عن النتائج في أسرع وقت، كما أشارت إلى قوة نظام تكنولوجيا سلسلة الكتل والعقود الذكية في الاحتفاظ بأعلى قدر من الثبات والمصدقية للبيانات، وذلك لصعوبة أو استحالة التلاعب في البيانات مرة أخرى بعد إدخالها، مما يعكس الثقة على مراجع

الحسابات عكس النظام الدفترى أو التعامل من خلال البرامج المحاسبية التقليدية التي كانت تسمح بالتلاعب والغش، وبالتالي أنعكس ذلك بشكل مباشر على أصحاب المصلحة بصفة عامة، فهي بمثابة عامل من عوامل تحسين البيانات وتقديم تقارير مراجعة الحسابات في وقت موجز.

وبعد الإشارة إلى الدور الذى تلعبه سلسلة الكتل في عملية مراجعة الحسابات يتوجب فيما يلي التأكيد على أهم مميزات سلسلة الكتل.

### مميزات سلسلة الكتل

تعددت الدراسات التي ناقشت مميزات استخدام سلسلة الكتل بشكل عام ومنها دراسة (Milani et al, 2016).

- ١- تمثل مصدراً مفتوحاً لكافة الأطراف.
- ٢- تساهم في الحفاظ على المعلومات بشكل آمن.
- ٣- يتم تسجيل المعلومات بشكل رقمي مشابه لدفتر الأستاذ.
- ٤- لا يوجد سلطة على المعلومات.
- ٥- لا يتم تسجيل المعلومات بشكل مركزي، فلدى كل طرف نسخة واضحة تشبه دفتر الأستاذ.
- ٦- من المستحيل تغيير المعلومات أو إزالتها.
- ٧- تمثل تقنية سلسلة الكتل فرصة لتحسين الأعمال ومصداقيتها وشفافية البيانات، مما يساهم ويساعد أصحاب المصلحة في المنظمات على نحو أفضل لفهم ومراقبة عمليات الأعمال الخاصة بهم.

وبتفكير منطقي نجد أن لكل تطور تكنولوجي مزايا وعيوباً، فهو بمثابة سلاح ذي حدين، فبعد مناقشة أهم مزايا سلسلة الكتل سيتم مناقشة أهم عيوب أو مخاطر سلسلة الكتل في الجزء التالي.

### تحليل لأهم مخاطر سلسلة الكتل

منذ ظهور العملات الرقمية انقسم العالم بين مؤيد ومعارض وقد عرضنا موقف العديد من الدول سابقاً، إلا أنه يمكننا القول، إن تقنية سلسلة الكتل تعد الجانب الأكثر إشراقاً من القضية المطروحة على المستوى العالمي وهي قضية العملات الرقمية، فقد اقتحمت سلسلة الكتل العديد من المجالات، ومنها المجال المحاسبي، ولذلك فقد ناقشت بعض الدراسات، ومنها دراسة (Li, 2017)، بعض المخاطر التي سلط عليها الضوء وهي:

١- إمكانية الهجوم بنسبة ٥١%: أشار العديد من التقنيين أنه من المستحيل تعديل البيانات أو تزيفها، لأن ذلك التعديل يتطلب قرصنة ٥١% من المشاركين في السلسلة (شبكة الند للند) وهو ما يمثل عنصراً شبه مستحيل أو تعجيزي بسبب الطبيعة المعقدة لسلسلة الكتل وكبر حجم المشاركين في السلسلة وارتباطها في شكل عقد، لكل عقدة رقم يطلق عليه (هاش)، وهو نوع من أنواع الحماية تأخذه كل عقدة بمثابة عملية حسابية متسلسلة لا يمكن تغييرها.

٢- سرقة الهوية: على الرغم من تشفير كل البيانات في سلسلة الكتل، إلا أنه إذا سرق المفتاح الخاص لا يمكن لأي طرف استرداد تلك البيانات اطلاقاً، وبالتالي فإن جميع البيانات والأصول التي تنتمي للمستخدم ستختفي وتضيع في عالم سلسلة الكتل، ولا يمكن تحديد المتسبب في السرقة؛ وهو ما يمثل عائقاً لدى مراجعي الحسابات لاعتماد المنظمات على هذه

التقنية في تسجيل شؤونها المالية إذ إن فقد المفتاح الخاص بها يترتب عليه فقد الأصل مما يؤثر على عملية المراجعة.

٣- **حماية الأنشطة غير القانونية:** كالمعتاد فإن التكنولوجيا سلاح ذو حدين، فبسبب عدم مركزية العملات الرقمية وطمسها لهوية المضاربين في سوقها، فقد أدى ذلك إلى اتاحة الفرصة للأنشطة غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال وتجارة السلاح وتمويل العمليات الإرهابية؛ إذ لا يمكن تتبع تلك الجرائم عبر العملات الرقمية. والعلاج الأمثل لتلك المشكلة هو تشريع وسن لوائح وقوانين بين الدول وإجراء المزيد من البحوث لسد الثغرات غير المرغوب فيها، فلا تزال سوق العملات الرقمية وعالم سلسلة الكتل بحاجة ماسة للبحث والتطوير.

وبعد طرح المخاطر المتداولة في الأوساط العلمية أصبح العالم في احتياج إلى الآراء الشرعية والفتوى تجاه جواز أو منع الاتجار بالعملات الرقمية، وهو ما سيتم عرضه فيما يلي.

### الرأى الشرعي والفتوى تجاه قضية العملات الرقمية وسلسلة الكتل

ومن أشهر الآراء بشأن قضية العملات الرقمية التي تم تداولها مؤخراً هو البيان الصادر من منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البتكوين باعتباره الأشهر من ضمن العملات الرقمية، وانتشر ذلك البيان عبر وسائل التواصل الاجتماعي بسبب النزاع الناشئ حول مشروعية وتحريم الدخول إلى سوق العملات الرقمية الجديد، ولكن لا يسلم بشكل نهائي للحكم الصادر من المنتدى، فهي مجرد آراء واجتهادات تم طرحها والاتفاق عليها من قبل مجموعة علمية تضم عدداً من العلماء والخبراء والمهنيين والاقتصاديين والمدققين الشرعيين والباحثين.

- خلاصة فتوى رئاسة الشؤون الدينية في تركيا بتحريم البتكوين:

إن العملات الرقمية مشفرة وليست تحت مظلة مركزية، وبالتالي فهي لا تقع تحت سيطرة الدولة ولذلك يمكن استخدامها في غسيل الأموال مما يسفر عن خطورة التعامل بها. وعلى الرغم من أن العملات الرقمية وسيلة للتبادل، إلا أنه لا يمكن اعتبارها نوعاً من أنواع المال ولذلك فإن شراء وبيع هذه العملات غير ملائم من الناحية الدنية.

- خلاصة فتوى دار الإفتاء الفلسطينية بتحريم البتكوين:

يرى مجلس الإفتاء ضرورة تحريم البتكوين لاحتوائه على المقامرة، ولا يجوز بيعه أو شراؤه، لأنه عملة مجهولة المصدر، ولا ضامن لها وليست مستقرة على سعر ومرتفعة المخاطرة، كما أنه يمكن سرقة المفاتيح الخاصة بها مما يفتح مجالاً للاحتيال؛ فلا يجوز التعامل بها أو تعدينها أو بيعها أو شرائها.

- خلاصة فتوى دار الإفتاء المصرية بتحريم البتكوين:

أشارت أنه لا يجوز شرعاً تداول البتكوين والتعامل به سواء بالبيع أو الشراء لعدم اعتباره وسيطاً مقبولاً للتبادل ولأنه لا ينتمي للجهات المختصة ولما هو عليه من جهالة المصدر واحتمالية الغش.

كما أشارت الدراسة إلى أسباب التحريم التالية: يعدُّ البتكوين اختراقاً لأنظمة الحماية والأمن الإلكتروني، ويمثل اختراقاً للأنظمة المالية والاقتصادية للدول وإخلال بالميزان التجارى المتمثل في البنوك، وهو وسيلة للهروب من الأجهزة القانونية والرقابية، كما أنه يستخدم من قبل الجماعات المتطرفة والمسلحة مثل داعش وعصابات المخدرات وغسيل الأموال، ومن المحتمل إجراء عمليات نصب واحتيال لضعف الرقابة أو انعدامها بالفعل لما يتمتع به من جهالة المصدر وخاصية اللامركزية وعدم وجود فيزيائي لتلك العملات بشكل عام وملموس.

-رأي علماء وخبراء منتدى الاقتصاد الإسلامي:

حصر منتدى الاقتصاد الإسلامي أوصافاً شرعية تؤثر في الحكم الشرعي تجاه البتكوين وهي؛ جهالة المصدر، و جهالة مستقبل العملة، وعدم معرفة جهة الإصدار أو الجهة الحافظة للحقوق، وعدم وجود جهات للتنظيم والرقابة تنتمي للحكومة، وكثرة عمليات المضاربة وعدم الاستقرار، وكثرة الاستخدام المنافي للآداب العامة وغير القانونية. لذلك انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض، ولكل منهم أسباب تم تلخيصها في الجدول التالي:

#### جدول (٤): آراء حول الجواز والتحریم للعملة

الرأي الأول (الجواز)	الرأي الثاني (التحریم)
- البقاء على أصل الإباحة.	- جهالة المصدر.
- يعدُّ البتكوين مالاً متقوماً شرعاً بحكم ما آلت إليه في الواقع من أنه يمكن تبادلية بالسلع والخدمات بالواقع.	- جهالة مستقبل العملة.
- قيام البتكوين بنفس وظائف العملات النقدية في الشراء والتبادل رغم عدم إصداره من جهة حكومية، ولا يوجد حد اقتصادي أو شرعي للنقود يمنع ذلك.	- غياب جهة الإصدار أو الجهة الضامنة.
	- غياب جهات التنظيم والإدارة والرقابة من قبل الحكومة.
	- كثرة المضاربات وعدم الاستقرار النسبي في القيمة.
	- شيوع الاستخدامات غير القانونية.
	- ليس مالاً متقوماً شرعاً بهذه الصفات.

المصدر: إعداد الباحثة

وبعد عرض وجهات النظر والفتاوى، ترى الباحثة تأييد الرأي الأول بجواز الاستخدام والشراء والبيع بالعملات الرقمية، على الرغم من نص منتدى الاقتصاد الإسلامي، إن هذا البيان وهذا الرأي يخص عملة البتكوين فقط وبالتحديد. وترى



الباحثة أن الرأي الشرعي ينطبق على جميع العملات الرقمية، وذلك لأن استخدام كل عملة واضح وكل عملة لها غرض أنشئت من أجله، وأنه سوق مثل باقي الأسواق المالية، وأن الاستخدامات المنافية للآداب عارضة، ولكن ترى الباحثة أن جهالة المصدر وعدم مركزية العملة يمكن حله من خلال الإبقاء على فكرة العملات الرقمية وإنشاء عملات رقمية مشتركة بين البلاد أو لكل بلد وهو ما سينتج عنه الحفاظ على خصائص السوق المالي الجديد وجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين لما يتمتع به السوق الجديد من ضوابط وقوانين واضحة، وهو ما سيحدث عملية تنقية للمستخدمين وابتعاد كل عميل أو مستخدم للأنشطة المنافية للآداب والقيم العامة.

كما تلاحظ الباحثة أيضاً عدم اعتراض أي رأي بشأن تقنية سلسلة الكتل، فهي بمثابة نقلة تكنولوجية للمحاسبة والمراجعة بأكملها.

وبين مؤيد ومعارض فقد حان الوقت حالياً للنظر إلى المعايير الشرعية التي تسترشد بها العديد من الدول والمنظمات حول العالم، وقد خصت الباحثة معيارين ستناقشهم في نقاط، وتطرح وجهة نظر تجاه قضية العملات الرقمية والحوسبة السحابية وتأثيرها على تطوير هذين المعيارين فيما يلي.

#### المبحث الخامس: دراسة تحليلية لمعيارى المعاملات المالية بالإنترنت والمضاربة

دراسة تحليلية لمعيار المعاملات المالية بالإنترنت المعيار الشرعي رقم ٣٨

هو المعيار الشرع الذي أصدرته أيوبي لبيان الأحكام الخاصة بإبرام العقود المالية من خلال شبكة الإنترنت كإنشاء المواقع التجارية على الشبكة أو تقديم خدمة الاتصال بها كما يشير المعيار للحكم الشرعي لإبرام العقود من خلال الإنترنت وتحديد زمن انعقاد العقد وتوضيح ما يخص التعامل المالي بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بحماية التعاملات المالية التي يتم إبرامها.

وقد وضّح المعيار النقاط التالية التي سيتم عرضها بإيجاز:

١- إنشاء المواقع التجارية على الإنترنت وإبرام العقود المالية بواسطتها: فقد أجاز المعيار إنشاء المواقع بشرط خلوها مما هو محرم شرعاً، أو استخدام وسائل تسويق محرمة، كما أجاز إبرام العقود المالية بواسطة الإنترنت للمنظمات مع العملاء من خلال الالتزام بالمعاملات المالية في الشريعة الإسلامية.

٢- تقديم خدمة الاتصال بشبكة الإنترنت: يجوز للمنظمة تقديم خدمة الاتصال بالشبكة للعملاء من خلال عقد اشتراك نظير أجر مقابل الاستفادة بالخدمة، وعليه يخضع ذلك لشروط وأحكام عقد الإجارة للمعيار الشرعي رقم (٣٤) بشأن الإجارة على الأشخاص والمعيار الشرعي رقم (٩) بشأن الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك، مع اتخاذ كافة الاحتياطات والإجراءات في حالة مخالفة الاستخدام.

٣- مجلس العقد في إبرام العقود المالية باستخدام الإنترنت: من خلال إبرام العقود باستخدام المحادثة الصوتية فقط أو المحادثة الصوتية مع الصورة بين المتعاقدين، ويمثل ذلك العقد وقت المحادثة بين الطرفين من خلال الإنترنت، أو إبرام العقود باستخدام محادثة كتابية أو بالبريد الإلكتروني، أو عبر الموقع على الشبكة، ويبدأ العقد من إرسال النص وينتهي بقبول أو رفض الطرف الآخر، كما يمكن أن ينتهي برجوع الطرف المرسل في العقد قبل إيجاب المستقبل وإذا حدد الموجب زمناً بوصفه صلاحية للإيجاز فلا يحق للموجب الرجوع عن الإيجاب بعد ذلك، في حالة إبرام عقود المزايدات لا يحق لمن أعطى ثمن السلعة الرجوع بعد انتهاء الأجل المحدد.

٤- التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود المالية المبرمة بالإنترنت: يتم ذلك بكل ما يشير إلى رضی المتعاقدين بإبرام العقد عن طريق توجيه رسالة إلكترونية عبر الموقع على الشبكة أو من خلال البريد الإلكتروني بحيث تشير إلى كافة الحقوق والالتزامات ويمكن رفض

أو قبول التعاقد. وإذا وجهت تلك الرسالة دون بيان الحقوق والالتزامات، أو اشتراط حق الرفض حتى بعد قبول الطرف الآخر تكون تلك الرسائل بمثابة إعلان للتعاقد ولا تعبر عن القبول إلا في حالة الضغط على مفتاح القبول في حالة عدم اشتراط تأكيد القبول، ويمثل تأكيد القبول في المواقع أحد وسائل الأمان.

٥- وقت انعقاد العقد باستخدام الإنترنت: أيًا كانت طريقة التعاقد سواء كان في حالة إعلام الموجب أم لا فقبول العقد قد تم.

٦- القبض في العقود المالية المبرمة بالإنترنت: يتحقق القبض شرعاً إذا كان محل البيع للبرامج وما في حكمها بعد إبرام العقد عن طريق تحميل البرامج والبيانات من الموقع للحاسوب الشخصي، ويجب التحقق من إتمام القبض الفوري في بيع العملات والذهب والفضة وما يجب فيه التقابض.

٧- حماية التعاملات المالية المبرمة من خلال الإنترنت: يتم ذلك من خلال حماية المواقع التجارية وبيانات المتعاملين من الاعتداء عليها، والتثبت من هوية المتعاملين، وحماية المتعاملين من عقود الإذعان.

ويتضح من خلال تحليل معيار المعاملات المالية بالإنترنت أنه لا يتضمن حلولاً للتطورات التكنولوجية الحديثة المرتبطة بالحوسبة السحابية والعملات الرقمية وسلسلة الكتل، وتذكر الباحثة منها ما يلي:-

١- إبرام العقود المالية عبر الإنترنت بمثابة إبرام صفقة تداول للعملات الرقمية ولكن مع وجود اختلافات، منها جهالة المصدر وعدم المركزية، ويمكن تلاشي تلك الاختلافات في حالة إصدار عملات رقمية من قبل الدول أو إصدار عملات رقمية بين الدول، مثل حالة السعودية والإمارات نحو إصدار عملة رقمية، وحالة الاتحاد الأوروبي في سعيه لإصدار عملة رقمية موحدة.

- ٢- يتم إبرام العقود المالية من قبل العملاء سواء أكانوا منظمات أو حكومات مع المنظمات مزودي السحابة، وهي من وجهة نظر الباحثة ليست محرمة، ويجوز إبرام عقودها بسبب عدم وجود مجال في تكنولوجيا الحوسبة السحابية نحو الأعمال المحرمة التي تمنعها الشريعة الإسلامية.
- ٣- تقديم خدمة الاتصال بالإنترنت هي تماماً مثل فكرة تقديم خدمات الحوسبة السحابية، ولكن ليس مقابل الاستفادة من الخدمة، فيجب تعديل هذا الجزء ليصبح مقابل الاستهلاك فقط.
- ٤- إبرام العقود المالية باستخدام الإنترنت وأسلوب القبول والرفض ميزة في إبرام عقود الحوسبة السحابية فيجب الإبقاء عليها.
- ٥- نص المعيار على القبض في العقود المالية المبرمة بالإنترنت على أنه يتحقق شرعاً إذا تم بيع برامج أو بيانات، ولكن في هذه الحالة وبالتطبيق على منظمات الحوسبة السحابية، فإن العميل لا تباع له برامج ولا يستطيع تحميل برامج وتنزيل بيانات ولكن يستأجر سحابة جاهزة بالبرامج التي يحتاجها، وفي حالة العملات الرقمية فإنه يشتري استثماراً غير ملموس وليس له وجود فيزيائي لا يستطيع جعله في حوزته، وفي حالة سلسلة الكتل ليس بالإمكان تنزيل برامج أيضاً فهي بمثابة دفتر حسابات موزع على الإنترنت يتم إدخال البيانات إليه ولا يتم التراجع فيها.
- ٦- حماية التعاملات المالية المبرمة من خلال الإنترنت إذ إنه في حالة الحوسبة السحابية ستقل درجة الحماسة المكلف بها أصحاب المصلحة، وتنتقل إلى مزودي الخدمة؛ وبالتالي سينتج عنها انخفاض واضح في التكاليف وحماية البيانات. أما في حالة سلسلة الكتل فكل ما سيحتاجه المستخدم سواء للعملات الرقمية أو في حالة تسجيل البيانات عبر السلسلة هو حماية المفتاح الخاص به.

٧- يجب وضع نصوص لتنظم عملية المحاسبة عن الإيرادات والمصروفات التي يتم إنفاقها على الحوسبة السحابية.

ثانياً: دراسة تحليلية لمعيار المضاربة (المعيار الشرعي رقم ١٣)

هو معيار للمضاربة بين المنظمات والجهات أو الأفراد، يشمل حسابات الاستثمار المشتركة، وكذلك حسابات الاستثمار المخصصة إذا كانت تدار على أساس المضاربة. وتعرف المضاربة كما أشار إليها المعيار بأنها مشاركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب).

وقد اعتمد المعيار على توضيح النقاط التالية التي سيتم عرضها بإيجاز:

١- **الاتفاق على التمويل بالمضاربة:** يجوز الاتفاق بموجب إطار عام على إنشاء عقود تمويل بالمضاربة في حدود مبلغ محدد على مدى زمني معلوم، كما تحدد مذكرة للتعاقد توضح صيغة التمويل بالمضاربة المطلقة أو المقيدة، سواء تمت عن طريق عمليات دورية أم معاملات منفصلة، كما تحدد نسب توزيع الأرباح ونوع الضمانات التي يقدمها المضارب في حالة مخالفة شروط عقد المضاربة، وتصبح مذكرة التفاهم جزءاً من أي عقد لاحق إلا ما استثناه العاقدان منها.

٢- **عقد المضاربة:** يشترط في طرفي المضاربة أهلية التوكيل والتوكل أن يكونا كاملتي الأهلية، والأصل أن عقد المضاربة غير لازم. وجدير بالذكر أن المضاربة من عقود الأمانات وأن المضارب أمين على ما في يده من مال المضاربة.

٣- **أنواع المضاربة:** أشار المعيار إلى نوعين وهما:

## جدول (٥): أنواع المضاربات

المضاربة المقيدة	المضاربة المطلقة
هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.	هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، وله سلطات تقديرية واسعة اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته، وأن يتم التصرف وفقاً للأعراف الجارية في مجال النشاط الاستثماري موضوع المضاربة.

المصدر: إعداد الباحثة

٤- الضمانات في عقد المضاربة: يجوز لرب المال أخذ الضمانات الكافية والمناسبة من المضارب، بشرط أن لا ينفذ رب المال هذه الضمانات إلا إذا ثبتت مخالفة شروط عقد المضاربة.

٥- رأس المال وشروطه: يشترط رأس المال أن يكون نقداً ويكون معلوماً، ولا يجوز أن يكون رأس المال ديناً على المضارب، كما يشترط لإنفاذ عقد المضاربة تمكين المضارب من التصرف.

٦- أحكام الربح وشروطه: أن تكون كيفية توزيعه معلومة على أساس نسبة مشاعة من الربح لا على أساس مبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال، كما أنه لا يجوز الجمع بين الربح في المضاربة والأجرة، أي فصل باقى الأعمال الزائدة عن عقد المضاربة، وأن يتم الاتفاق على

نسبة توزيع الربح عند التعاقد في أي وقت مع بيان الفترة التي يسري عليها هذا الاتفاق أو تغييرها باتفاق الطرفين. ويجب الرجوع للأعراف في حالة عدم الاتفاق على توزيع الربح، وإذا شرط أحد الطرفين لنفسه مبلغاً مقطوعاً فسدت المضاربة، إلا إذا اتفق الطرفان على أنه إذا زادت الأرباح عن نسبة معينة فإن أحد طرفي المضاربة يحتص بالربح الزائد. ولا يجوز تقسيم فترات الربح بين المضاربين، ولا ربح في المضاربة إلا بعد سلامة رأس المال والعبارة بجملة النتائج، يأخذ المضارب نصيبه من الربح بمجرد تحققه، وإذا خلط المضارب ماله بمال المضاربة يأخذ حقه من ماله في الربح وحقه الاساسي.

٧- **صلاحيات المضارب وتصرفاته:** يجب على المضارب التأكد من أن ماله في يد أمينة، ويجوز للمضارب ارتياد كل مجالات الاستثمار المشروع ومباشرة العمل بنفسه أو بتوكيل من الغير، واختيار الأوقات والأماكن والأسواق المناسبة للاستثمار، وحفظ أموال المضاربة أو إيداعها لدى شخص أمين، كما يسمح بالبيع والشراء الآجل، ويجوز للمضارب أن يضم شركاء في المضاربة إذا لم يؤثر على واجباته في الاستثمار الأساسي، ويجوز تقييد رب المال تصرفات المضارب لمصلحة يراها سواء كان التقييد بالزمان أو المكان أو مجال الاستثمار، يجوز استئجار الغير لأداء الأعمال، وليس من حق المضارب أن يبيع بأقل من الغير، ولا يشتري بأكثر من الثمن الشائع، وللمضارب الحق في نفقة السفر.

٨- **انتهاء المضاربة:** سواء بإرادة أحد طرفيها أو اتفاق الطرفين، أو تلف أو هلاك مال المضاربة، أو بموت المضارب، أو تصفية المؤسسة المضاربة.

ويتضح من خلال تحليل معيار المضاربة أنه لا يتضمن حلولاً للتطورات التكنولوجية الحديثة المرتبطة بالحوسبة السحابية والعملات الرقمية وسلسلة الكتل، وتذكر الباحثة منها ما يلي:-

١- أن عملة البتكوين -مثالاً للعملة الرقمية- تم تقديمها في بداية الأمر من خلال ورقة عمل بمؤتمر، فهي عملة لها غرض وهدف من الطرح والتداول، وذلك ينطبق على باقي العملات الرقمية، فالحلال واضح والحرام واضح، فيمكن لأي شخص عاقل التفرقة بين هدف كل عملة والابتعاد عن ما يشوبه انحراف أو خلل أخلاقي، فمثلاً عملة مثل عملة (THC) هي عملة رقمية تستخدم لزراعة وتجارة الماريوانا، التي تعدّ نوعاً من أنواع المخدرات، وكذلك عملة مثل (FUN) وهي عملة تستخدم في الملاهي الليلية، وكلتا العملتين لا تجوزان شرعاً؛ فيجب تحديد العملات التي يباح التعامل فيها بناءً على الهدف. قد بلغ عدد العملات الرقمية حوالي ١٤٠٠ عملة، وهو ما يفترض أن يوكل إلى المشرعيين دراسة تلك العملات، والانفتاح على العالم الخارجي، وتسهيل عمليات التجارة عبر الدول ومواكبة التطورات ولكن في حدود الشرع.

٢- العملات الرقمية هي بمثابة تمويل شخص بالمال (رب المال)، في حين أن العمل هو الهدف من العملة (المضارب).

٣- تكون بداية الاستثمار عندما يقوم المستثمر بشراء محفظة عملات رقمية وانتقاء العملات التي سيجمعها وبعدها هذا بمثابة الاتفاق على التمويل بالمضاربة وفي حدود مبلغ معين يحدده المستثمر وهو المتحكم في البيع والشراء في الوقت الذي يريده ولكن لا يوجد ضمانات يقدمها المضارب.

٤- إن اشتراط أهلية طرفي المضاربة التوكيل والتوكل غير واضح في سوق العملات الرقمية وذلك لانعدام الرقابة والمركزية، وسيحقق ذلك في حالة إحكام الرقابة من قبل الدول؛ فمن الممكن تطبيق ذلك الشرط مثلاً بعد إصدار المملكة العربية السعودية والإمارات لعملة الرقمية المشتركة.



٥- إن المضاربة المطلقة لا تنطبق على العملات الرقمية الحالية بسبب عدم وضوح أطراف المعاملة، ولكن يمكن أن نقول إن المضاربة الحالية تعدّ مضاربة مقيدة، لأن المستثمر أو المضارب يشتري عملة محدد هدفها، لا يزول هدفها إلا في حالة بيعها وشراء أخرى.

٦- يصعب أخذ ضمانات في حالة العملات الرقمية الحالية إلا إذا تم إحكام الرقابة على العملات المستحدثة بين الدول.

٧- يصعب معرفة رأس المال وتحقق شرط النقدية، ولكن يمكن المضارب من التصرف.

٨- إن الربح المحقق من العملات الرقمية لا يقسم، فهو ملك شخص واحد لديه محفظة للتداول، كما أنه لا يوجد نسب لتوزيع الربح، فالمحفظة ملك طرف واحد يمنحها من قبل بعض المواقع التي تتيح التداول ببعض العملات، ولا احتمال لفساد المضاربة، فمقابل تلك العمليات تأخذ المواقع عمولة وليس نسبة من الربح مقابل إجراء كل عملية، وإذا زادت أو انخفضت الأرباح يتحملها الطرف صاحب المحفظة في كلتا الحالتين، فرب المال والمضارب في هذه الحالة هو شخص واحد، ولكن يمكن أن يعطى شخص لشخص آخر المفتاح الخاص به لإجراء المضاربة. ولا يمكن تحديد سلامة رأس المال حتى في المضاربة التقليدية، ويأخذ المضارب نصيبه بمجرد بيع العملات الرقمية من الممكن استبدالها بعملات أخرى أو بيعها مقابل عملات تقليدية، ولا يوجد خلط في رأس المال ومال المضارب، فالمحفظة ملك شخص واحد وتحت مظلته وهو القادر على إيداع أو سحب أى مبلغ.

٩- يتحقق ترك الأموال في يد أمينة عند اختيار مواقع لشركات موثوقة، وشراء محافظ ذات سمعة جيدة ولا يوجد توكيل للغير أو تنازل إلا عن طريق إعطاء الشخص

المفتاح الخاص بالمضارب، وفي هذه الحالة لا يوجد إطلاقاً نص أو قانون أو وضع يحمي الشخص عند التنازل عن مفتاحه.

١٠- لا يجوز ضم أشخاص آخرين؛ فالمحافظة للاستخدام الشخصي لفرد واحد ويصبح المضارب مقيداً بالفعل بالاستثمار في وقت معين طبقاً لرؤية الخبراء بالسوق، ولكن عنصر المكان غير مهم؛ فمن الممكن البيع والشراء من أي مكان بالعالم. ويجب تحديد مجال الاستثمار في العملات المسموح بها شرعاً ولا يمكن استئجار الغير. وتتميز العملات الرقمية بالشفافية في العرض والطلب لتحديد الأسعار، ولكن يفضل أن يتم التعامل من خلال عروض الشراء، أو من خلال مجموعة أطراف معروفة من الأقارب والزملاء للبيع والشراء لتجنب عمليات النصب والاحتيال.

١١- تنتهي المضاربة بإعادة المضارب فقط عن طريق تصفية حسابه بمحفظته، أو تحقيق خسائر ينتج عنها ضياع رصيده أو فقد المفتاح الخاص به، وفي حالة الموت إذا عثر أحد الأشخاص من أقاربه على بياناته يستطيع تكملة التداول.

وأخيراً ترى الباحثة أنه إذا كانت هناك بعض الملاحظات التي حملها الباحثون على عائقهم تجاه الحوسبة السحابية والمخاطر المحتملة، خاصة في النظام المصري، فقد ظهرت تقنية سلسلة الكتل لتحسم الجدل من تخوف وعارض الحوسبة السحابية؛ فأصبحت لدينا حلول تكنولوجية مبتكرة اقتحمت عالم الأعمال، ولا نستطيع التغافل عنها، وإلا تعرضت مهنة المحاسبة للخطر وسوف تتلاشى مع مرور الوقت ليحل محل المحاسبين المبرمجين والمهندسين؛ ومن ثم يجب العمل على التطوير والتأهيل المستمر بعد أن أصبح لدى المنظمات والمصارف حلول مبتكرة متقدمة، وهي إما العمل من خلال الحوسبة السحابية، أو بمعنى أوضح المحاسبة السحابية، وتخزين البيانات في سحابات يتم استئجارها، أو العمل من خلال سلسلة الكتل،

وهي أكثر حماية وأمناً للمعلومات نظراً لفكرة تصميمها في عُقد متكاملة لا يمكن تغيير أو تزييف الحقائق بها.

ولكن تنوه الباحثة أيضاً إلى أن المحاسبة السحابية وسلسلة الكتل لا يمكن إدراجهم في وضع تضاد، إذ يمكن استخدام أحدهما أو استخدام الاثنين معاً بشكل تكاملي.

### النتائج

- يتوجب تعديل المعيار رقم (٣٨) وعرض المشكلات المحاسبية المرتبطة بإيرادات أنشطة شركات الحوسبة السحابية وتنظيم استخدامها بشكل عام.
- يتوجب تعديل معيار المضاربة رقم (١٣) طبقاً للتطورات التي نشأت ودخول سوق للعمليات مستحدث.
- ضرورة إدخال تكنولوجيا سلسلة الكتل والاستعانة بالتطبيقات الخاصة بها في مجال المحاسبة، خاصة إبرام الصفقات لضمان عدم التلاعب والتحريف بالاتفاقيات.
- أهمية تعديل الهيكل العام للعمليات الرقمية وإنشاء عملات رقمية مركزية معروفة المصدر، فمن أهم سمات العملات الرقمية أن لكل عملة هدفاً يقدم من خلال ورقة عمل عند ابتكار العملة، ويتحتم على الدول مواجهة المساوىء من العملات الرقمية كغسيل الأموال والإرهاب والانتفاع بالفوائد التي تحققها في تسهيل وإزالة العقبات بين الدول وتسهيل التجارة وتدفع الأموال من خلال إنشاء عملات رقمية لكل دولة أو عملات رقمية مشتركة بين الدول.

## التوصيات

- ضرورة إيجاد إطار شرعي للعمليات الرقمية بدلاً من محاربتها، وتقبلها للاستفادة من منافعها.
- أشارت الدراسة إلى ضرورة مسايرة التطورات التكنولوجية بكل أنواعها والعمل على تطوير وتحديث المعايير طبقاً للمتطلبات البيئية المحيطة.
- من الممكن العمل على إصدار عملات رقمية مشتركة بين الدول والاتحادات كتجربة السعودية والإمارات لمعاصرة العالم الخارجي التي تعد تجربة أولى، وذلك بعد إجراء المزيد من الأبحاث التي توضح منافعها ومخاطرها، فهناك حاجة إلى المزيد من الابتكارات في العملات الرقمية وجعلها سلاحاً نافعاً تستفيد منه الأمم عن طريق ربطها بسبل التنمية المستدامة للعمل على نهوض الأوطان، فمن الممكن مثلاً ابتكار عملة للرعاية الصحية أو عملة لتنمية قطاع الاتصالات، أو عملة مخصصة للسياحة، وكلها أفكار تصبو إلى رفع الاقتصاد وتنمية الأوطان.
- ضرورة إنشاء مختبر ببيئة أيوفي لتطوير المعايير بما يناسب الوضع المعاصر، مثلما حدث في البنك المركزي المصري، والبنك المركزي الأردني، بإنشاء مختبر للتقنيات، والابتكارات المالية الحديثة، للتمكن من تطوير العمل المصرفي.

## المراجع العربية:

١. أمين، رحاب عادل صلاح الدين، (٢٠١٨). أهمية التوجه نحو صياغة معيار للتقنيات التكنولوجية الحديثة لتجنب التهرب الضريبي في ظل ظهور المحاسبة السحابية وسلسلة الكتل. المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة عين شمس. بعنوان الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في ضوء التقارير المالية الدولية IFRS وتأثيراتها الضريبية. بدار الضيافة. ١٥ أبريل .
٢. محمود، منصور حامد، ورمضان، عماد جابر، (٢٠١٧). مدخل محاسبي مقترح لترشيد نفقات الأداء الحكومي للخدمات الإلكترونية في ظل الحوسبة السحابية. المجلد الثامن. العدد الثالث. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. ٣٣٤-٣٦٠.
٣. الصايغ، عماد سعد محمد، (٢٠١٦). إطار مقترح لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية في شركات الحوسبة السحابية-دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة بنها. المجلد الأول، العدد الرابع، ١٤٣-١٨٢.
٤. جاد الله، عبد الإله القاسم بابكر، (٢٠١٦). بناء حزمة برمجية محاسبية مصرفية للمؤسسات الصغيرة باستخدام خدمة Saas السحابية. رسالة ماجستير. السودان. جامعة النيلين كلية علوم الحاسوب وتقانة المعلومات.
٥. ربيع، مروة إبراهيم، (٢٠١٦). دور المحاسب الإداري في ترشيد قرار تبني نظم تخطيط موارد المشروع المستندة على الحوسبة السحابية - مع دراسة استطلاعية على الشركات الصناعية المصرية-مجلة المحاسبة والمراجعة.
٦. المليجي، هشام حسن عواد، (٢٠١٥). مشكلات التحاسب الضريبي عن إيرادات شركات الحوسبة السحابية في ضوء معيار التقرير المالي رقم (١٥) المحاسبة عن الإيرادات من

- العقود مع العملاء. المؤتمر الضريبي الثاني والعشرون بعنوان: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية. مصر العباسية. يونيو. الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب. القاهرة. ١-٢٤.
٧. قابيل، الباز فوزي الباز، وعبد المطلب، شيماء أبو المعاطى، (٢٠١٤). إطار مقترح لاستخدام الحوسبة السحابية في تطوير الإدارة الإلكترونية للخدمات الحكومية مع دراسة ميدانية. المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس للمحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة. كلية التجارة جامعة القاهرة. ١-١١.
٨. يوسف، طه محمد أحمد، (٢٠١٤). إدارة مخاطر منظمات الأعمال في ظل الحوسبة السحابية. الفكر المحاسبي. عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي. ٥٧٩-٥٩٧.
٩. الحراسيس، محمد نواف، والسبيلات، محمد خالد. (٢٠١٦). مدى أهمية صياغة معيار محاسبي دولي لتنظيم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. دراسات العلوم الإدارية الأردن. المجلد الثالث والأربعون. العدد الأول. ٢٢١-٢٣٤.
١٠. شريف، وفاء عبد العزيز، حسن، محمد عبد الهادي، وكردي، سميرة عبد الله، اليافى، وفاء عبد البديع، (٢٠١٣). فاعلية أوعية المعرفة السحابية ودورها في دعم نظم التعليم الإلكتروني وتنمية البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي الثالث للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، المملكة العربية السعودية.
١١. سليمان، محمود عادل، (٢٠١٤). دعم طموحات مهنة المحاسبة ضرورة الموازنة مع الاتجاهات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات. المؤتمر العربي السنوي العام الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح. بغداد جمهورية العراق ١٦-١٧ أبريل.
١٢. بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي الصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨.

١٣. منصة رواق. (٢٠١٨). كيف تبدأ استثمارك في العملات الرقمية. <https://www.rwaq.org>. تاريخ الإطلاع ٢٠١٨/٣/٦.
١٤. حامد، محي الدين، (٢٠١٤). عملة بيتكوين الإلكترونية. المال والاقتصاد بنك فيصل الإسلامي السوداني. العدد السادس والسبعون. ص ٦٢-٦٤.

#### المراجع الأجنبية:

1. Dimitriu, O., & Matei, M. (2014). A new paradigm for accounting through cloud computing. *Procedia economics and finance*, 15, 840-846.
2. Rozairo, A. M., & Vasarhelyi, M. A. (2018). Auditing with smart contracts. *The International Journal of Digital Accounting Research*. 18, 1-27.
3. Li, Z. (2017). Will Block chain Change the Audit?. *China-USA Business Review*. 16(6), 294-298.
4. Simoyama, F. D. O., Grigg, I., Bueno, R. L. P., & Oliveira, L. C. D. (2017). Triple entry ledgers with block chain for auditing. *International Journal of Auditing Technology*, 3(3), 163-183.
5. Kokina, J., Mancha, R., & Pachamanova, D. (2017). Blockchain: Emergent Industry Adoption and Implications for Accounting. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*. 14(2), 91-100.
6. Maurer, B. (2016). Re-risking in Realtime. On Possible Futures for Finance after the Block chain. *BEHEMOTH-A Journal on Civilisation*, 9(2), 82-96.
7. de Kruijff, J., & Weigand, H. (2017, June). Understanding the block chain using enterprise ontology. In *International Conference on Advanced Information Systems Engineering*. Springer, Cham. 29-43.
8. Milani, F., Garcia-Banuelos, L., & Dumas, M. (2016). Block chain and business process improvement. [www. Bptrends.com](http://www.Bptrends.com). 1-4.

9. Nahorniak, I., Leonova, K., & Skorokhod, V. (2016). Crypto currency in the context of development of digital single market in european union. *InterEU law east: journal for the international and european law, economics and market integrations*, 3(1), 107-124.
10. Apte, S, &Petrovsky, N. (2016). Will block chain technology revolutionize excipient supply chain management?. *IPEC- Americas Inc. j. Excipients and food cbem*. 7(3). 76-78.
11. Bal, A. (2014). Should Virtual Currency Be Subject to Income Tax?. *International Bureau for Fiscal Documentation (IBFD)*. 1-18.